

وفي الْمَسْأَلَةِ طَرِيقَةٌ أُخْرَى: أَنَّهُ يُتَقَضُّ بِهِ الطَّهَرُ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الشَّعْرِ حُكْمَ الْبَشَرَةِ فِي ثُبُوتِ الْحِلِّ بِالنِّكَاحِ^(١)، وَالتَّحْرِيمِ بِالطَّلَاقِ^(٢)، وَوُجُوبِ الْغُسْلِ [بِسَبَبِ الْجَنَابَةِ، وَوُجُوبِ الْغُسْلِ] بَعْدَ الْمَوْتِ، وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ، فَكَذَا فِي انْتِقَاضِ الطَّهَرِ بِمَسِّهِ^(٣).

(١) النِّكَاحُ لَفَةً: الضَّمُّ وَالْجَمْعُ.

ينظر مادة (نكح) في: العين (٦٣/٣-٦٤)، تهذيب اللغة (٦٤/٤)، تاج العروس (١٩٦/٧).

اصطلاحاً: يُطْلَقُ عَلَى الْوِطْءِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْعَقْدِ. وَاخْتَلَفُوا فِي أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي مَآذَا؟ عَلَى أَوْجِهِ؛ أَحَدُهَا: أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْوِطْءِ بِحَازٍ فِي الْعَقْدِ. الثَّانِي: أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ بِحَازٍ فِي الْوِطْءِ. الثَّلَاثُ: أَنَّهُ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا بِالِاشْتِرَاكِ.

ينظر: الحاوي (٢٣٥/٩)، الإقناع للشريبي (٤٠٠/٢-٤٠١).

(٢) الطَّلَاقُ فِي اللَّفْظِ: الْحُلُّ وَرَفْعُ الْقَيْدِ.

ينظر مادة (طلق) في: العين (١٠١/٥)، المصباح المنير (٣٧٦/٢).

واصطلاحاً: رَفْعُ زَوْجٍ بَصَحُّ طَلَاقِهِ، أَوْ قَائِمٌ مَقَامُهُ عَقْدُ النِّكَاحِ فِي الْحَالِ، أَوْ الْمَالِ بِلَفْظٍ مَخْصُوصٍ وَ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ.

ينظر: الإقناع للشريبي (٤٣٧/١)، نهاية المحتاج (٤٢٣/٦)، حاشية قليوبي وعميرة (٣٢٤/٣).

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ لَيْسَتْ فِي (م).

(٤) وَهُوَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ، وَالْوَجْهَ الثَّانِي: لَا يَنْقُضُ بِهِ الطَّهَرُ، لِانْتِفَاءِ الْمَعْنَى، إِذْ لَا يَقَالُ: لَمَسَ النِّسَاءَ.

ينظر: الحاوي (١٨٨/١)، الوسيط (٤٨٨/١)، الروضة (١٨٥/١)، المجموع (٢٣/٢-٢٤)، مغني المحتاج (٣٥/١).

أَحَدُهُمَا: يُنْقَضُ طَهْرُهُ، لِعُمُومِ الْآيَةِ^(١).

وَالثَّانِي^(٢): لَا يُنْقَضُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَحَلًّا لِشَهْوَتِهِ، فَصَارَ حُكْمُهُ مَعَهَا كَحُكْمِ الرَّجُلِ مَعَ الرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ مَعَ الْمَرْأَةِ، وَاللَّمْسُ بَيْنَ الذَّكَرَيْنِ لَا يُنْقَضُ الطَّهَرُ بِهِ^(٣).

مسألة:
لمس الصغيرة

[م: ١٥] الْخَامِسَةُ: الصَّغِيرَةُ الَّتِي لَمْ تَبْلُغْ مَبْلَغَ الشَّهْوَةِ، هَلْ يُبْطَلُ الطَّهَرُ بَلَمْسِهَا أَمْ لَا؟ فِيهِ وَجْهَانِ^(٤):

ينظر: الحاوي (١٨٨/١)، نهاية المطلب (١٢٥/١)، بحر المذهب (١٧٣/١)، المجموع (٢٤/٢).

(١) المراد قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا مَسْتُمْ النِّسَاءَ﴾ سورة النساء: من الآية (٤٣).

(٢) وهو قوله القدم، واتفق الأصحاب على أنه الصحيح، إلا الفوراني فصحح الانتقاض. قال النووي عن تصحيح الفوراني: وهو شاذ، وليس بشيء. وعدّها السيوطي من المسائل التي يفتى فيها على القدم.

ينظر: الإبانة [١٩-ب]، الحاوي (١٨٨/١)، نهاية المطلب (١٢٥/١)، فتح العزيز (١٦٢/١)، حلية العلماء (١٤٨/١)، المجموع (٢٤/٢)، الأشباه والنظائر (٧٤١/١).

(٣) ينظر: التهذيب (٣٠٣/١)، مغني المحتاج (٣٤/١).

(٤) حكى الوجهان الماوردي، والقاضي حسين، والشاشي وغيرهم. قال النووي: واتفقوا على أن الصحيح في الصغيرة عدم الانتقاض.

ينظر: الحاوي (١٨٧-١٨٨)، التعليقة (٣٣٩/١)، المهذب (٢٢/١)، الوسيط (٤٨٨/١)، حلية العلماء (١٤٨/١)، التهذيب (٣٠٣/١)، فتح العزيز (١٦٢/١)، المجموع (٢٥/٢).

أَحَدُهُمَا: يُبْطَلُ، لِعُمُومِ الْآيَةِ^(١). وَالصَّغِيرَةُ دَاخِلَةٌ فِي جُمْلَةِ النِّسَاءِ،
بَدَلِيلُ أَنَّهُ يَنْعَقِدُ ظَهَارُهُ^(٢)، وَإِيْلَاوَهُ^(٣) عَنْهَا، إِلَّا أَنَّ فِي الْإِيْلَاءِ لَا تُضْرَبُ
الْمُدَّةُ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَيْهَا فِي الْإِمْتِنَاعِ عَنِ الْوُطْءِ فِي الْحَالِ^(٤).
وَالثَّانِي: لَا يُتَقَضُّ؛ لِمَا رُوِيَ ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، وَهُوَ
حَامِلٌ لِأُمَامَةَ بِنْتِ أَبِي الْعَاصِ))^(٥).

(١) المراد قوله تعالى: ﴿أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ﴾ سورة النساء: من الآية (٤٣).

(٢) الظَّهَارُ: مشتقٌّ من الظَّهْرِ، وهو عبارة عن قولِ الرَّجُلِ لامْرَأَتِهِ أَنتِ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي
أراد ركوبك للنكاحِ عَلَيَّ كركوبِ أُمِّي للنكاحِ، أو تشبيهُ الزوجِ زوجته غير البائن
بأنثى لا تحل له. وإنما قالوا كظْهَرِ الْأُمِّ دُونَ الْبَطْنِ وَالْفَخْذِ لِأَنَّ الظَّهَرَ مَوْضِعُ
الرَّكُوبِ، وَالْمَرْأَةُ مَرْكُوبٌ.

ينظر: تحرير التنبيه (٢٧٠/١)، الإقناع للشريبي (٤٥٥/٢)، إعانة الطالبين (٣٥/٤).

(٣) ينظر: الأم (٢٩٤/٥)، الحاوي (٤١٥/١٠)، الإقناع للماوردي (١٥٧/١).

(٤) الْإِيْلَاءُ: اسمُ اليمينِ يمنعُ بها المرءُ نفسه عن وطئِ منكوحته، وهو: حلفُ زوجٍ يصحُّ
طلاقه على امتناعه من وطئِ زوجته مطلقاً، أو فوق أربعة أشهر.

ينظر: الإقناع للشريبي (٤٥١/٢)، إعانة الطالبين (٣٣/٤).

(٥) ينظر: الأم (٢٧٥/٥)، المهذب (١٠٨/٢)، الوسيط (٢١/٦)، الروضة (٢٢٩/٨)،
حواشي الشرواني (١٧٠/٨).

وفي القدم - حكاه النووي في الروضة -: أنه لا يصح الإيلاء من الصغيرة.

(٦) الحديث أخرجه البخاري (١٧٣/١) كتاب الصلاة، باب إذا حمل جارية صغيرة على
عنقه في الصلاة، حديث رقم (٤٩٤). ومنسلم (٣٨٥/١) كتاب المساجد ومواضع
الصلاة، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، حديث رقم (٥٤٣).

وهي أُمَامَةُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بْنِ عَبْدِ الْعِزَّةِ بْنِ شَمْسِ بْنِ عَبْدِ مَنْفٍ بْنِ قِصِي،
وَأُمُّهَا زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، تزوجها علي بن أبي طالب ﷺ بعد وفاة فاطمة

وَالْعَادَةُ فِي أَطْفَالِ الْعَرَبِ أَنْ لَا يَكُونُ عَلَيْهِمْ ثَوْبٌ، وَلَئِنْهَا لَيْسَتْ
مَحَلًّا لِلشَّهْوَةِ^(١).

مسألة:
لمس العجوز
الفانية

[م: ١٥] السَّادِسَةُ: الْعَجُوزُ الْفَانِيَّةُ، هَلْ يُبْطَلُ الطُّهْرُ بَلَمْسِهَا أَمْ لَا؟
فِيهِ وَجْهَانِ^(٢): الصَّحِيحُ الْبُطْلَانُ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الِاسْتِمْتَاعِ فِي الْجُمْلَةِ،
وَإِنْ كَانَ لَا يُكْثَرُ اللَّذَّةُ.

مسألة:
لمس المرأة
الميتة

[م: ١٦] السَّابِعَةُ: لَوْ لَمَسَ امْرَأَةً مَيِّتَةً^(٣)، فَوَجْهَانِ:

رضي الله عنها، في خلافة عمر رضي الله عنه، وبقيت معه إلى أن استشهد، ثم تزوجها المغيرة بن
نوفل بن الحارث، وتوفيت عنده في خلافة معاوية.

ينظر: الاستيعاب (٢٣٧/٤ - ٢٤١)، الإصابة (٢٣٠/٤ - ٢٣١)، سير أعلام النبلاء
(٣٨٥/١)، تاريخ الإسلام (٢٤/٤).

^(١) ينظر: الحاوي (١٨٨/١)، أسنى المطالب للأنصاري (٥٧/١)، نهاية المحتاج (١١٨/١).

^(٢) في لمس العجوز الفانية، وجهان حكاهما الأصحاب؛ الأول: لا ينقض الطهر بلمسها،
لأنها ليست محل شهوة كالصغيرة. الثاني: ينقض الطهر بلمسها، وهو الصحيح، كما
ذكره المصنف، وصححه جمهور الأصحاب، وقطع به آخرون.

ينظر: الإبانة [١٩ - أ]، الجمع والفرق (١٤٢/١ - ١٤٣)، التعليقة (٣٣٩/١)، الوسيط
(٤٨٨/١)، حلية العلماء (١٤٩/١)، المجموع (٢٥/٢).

^(٣) في لمس المرأة الميتة طريقان:

الأول: أنه على الوجهين - الذي ذكرهما المصنف - وهو اختيار ابن الصباغ وقطع
به الماوردي والقاضي حسين، وإمام الحرمين والعمري وغيرهم.

الثاني: القطع بالانتقاض، وصححه البغوي، والنووي، وقطع به جماعة منهم الحاملي
والفوراني. ونقل النووي عن الشيخ أبو حامد الاتفاق عليه.

أَحَدُهُمَا: يُبْطِلُ؛ لِأَنَّ الْحُرْمَةَ مَا بَطُلَتْ بِالْمَوْتِ، وَاسْمُ النَّسَاءِ مَا زَالَ بِالْمَوْتِ فَدَخَلَتْ تَحْتَ الْآيَةِ^(١).

وَالثَّانِي: لَا يُبْطِلُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلشَّهْوَةِ.

[م: ١] ~~الثَّامِنَةُ: لَوْ قُطِعَتْ يَدُهَا فَلَمَسَهَا رَجُلٌ، فَفِي (م) [٦٥-١] بَطْلَانِ الطُّهْرِ^(٢) وَجَهَان:~~

أَحَدُهُمَا: يُبْطِلُ قِيَاسًا عَلَى الذَّكَرِ الْمَقْطُوعِ^(٣)؛ وَلِأَنَّ الْحُرْمَةَ مَا زَالَتْ بِالْإِبَانَةِ، فَيُجْعَلُ كَالْمُتَّصِلِ.

وَالثَّانِي: وَهُوَ الصَّحِيحُ أَنَّ الطُّهْرَ لَا يُبْطِلُ؛ لِأَنَّ الْيَدَ الْمَقْطُوعَةَ لَيْسَتْ مَحَلًّا لِلشَّهْوَةِ؛ وَلِأَنَّ الْإِسْمَ قَدْ زَالَ؛ فَإِنْ مَنْ لَمَسَ يَدًا مَقْطُوعَةً، لَا يُقَالُ لَمَسَ امْرَأَةً، وَبِهِ فَارَقَ الذَّكَرَ؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ [مَا زَالَ]^(٤).

ينظر: الإبانة [١٩-ب]، الحاوي (١٩٤/١)، التعليقة (٣٣٨/١)، نهاية المطلب

(١٢٧/١)، التهذيب (٣٠٣/١)، البيان (١٨٣/١)، المجموع (٢٥/١).

(١) المراد قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا مَسَّكُمْ النَّسَاءُ﴾ سورة النساء: من الآية (٤٣).

(٢) في لمس العضو المبان طريقان حكاهما الأصحاب: الأول: أنه على الوجهين - الذي ذكرهما المصنف - وهو طريق مشهور عند الخراسانيين. الثاني: عدم الانتقاض، قطع به العراقيون، والبعوي، ونقله القاضي حسين نصاً للشافعي.

ينظر: الجمع والفرق (١٤٢/١)، التعليقة (٣٤١/١)، الوسيط (٤٨٨/١)، التهذيب (٣٠٣/١)، فتح العزيز (١٦١/١).

(٣) يريد مسألة مس الذكر المقطوع وسيأتي بيانها، مسألة رقم: [١٧١].

~~في (م) [قد زال]، والصحيح ما أثبتناه من (هـ) لأنه في مسألة الذكر رقم [١٧١] قال: لأن الاسم باق. والله أعلم بالصواب.~~

المسألة:
لمس المرأة من
فوق حائل

[م: ١] **التاسعة:** لو لمَسَ امرأةً مِنْ فَوْقِ ثَوْبِهَا لَا يُبْطَلُ طَهْرُهُ، سَوَاءَ كَانَتْ بِشَهْوَةٍ، أَوْ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ^(١).

وَقَالَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: إِذَا كَانَ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ لَا يُنْقَضُ الطَّهَرُ. وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِشَهْوَةٍ فَيُنْتَقِضُ الطَّهَرُ^(٢).

وَدَلِيلُنَا: أَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ [تَجَرَّد] * عَنْ التِّقَاءِ الْبَشَرِيِّ، فَصَارَ كَمَا لَوْ

^(١) ينظر: الأم (١٣/١)، الحاوي (١٨٧/١)، المهذب (٢٢/١)، التهذيب (٣٠٢/١)، المجموع (٢٥/٢).

^(٢) النقض بلمس المرأة من وراء حائل فيه قولان للمالكية:

الأول: النقض مطلقاً، وهي رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة.

الثانية: إذا كان اللمس من وراء حائل خفيف فيجب الوضوء، لوجود اللذة.

أما إن كان كثيفاً: قال مالك في "العتبية" و"المجموعة": لا وضوء عليه. وقاله ابن القاسم وسحنون وابن حبيب. قال اللخمي: أما إن ضمها استوى الخفيف والكثيف. ينظر: المدونة (١٣/١)، التلخيص (٤٩/١)، الذخيرة (٢٢٧/١)، مواهب الجليل (٢٩٧/١ - ٢٩٨).

وذهب الحنابلة إلى أن فيه وجهان؛ الأول: وهو المنصوص لا ينقض من فوق حائل؛ لأنه لم يمس جسم المرأة أشبه ما لو مس ثيابها لشهوة والشهوة لا توجب الوضوء بمجردهما، كما لو وجدت الشهوة بغير لمس. والثاني: ينقض الوضوء باللمس من فوق حائل، ذكره القاضي قياساً على المذهب، وضعفه.

ينظر: المغني (٢٢٤/١)، الشرح الكبير (٢٢١/١)، المبدع (١٤٠/١)، الروض (٣٨). أما الحنفية فلم أقف لهم على نص في هذه المسألة. ولكن مقتضى مذهبهم: عدم نقض الوضوء من مس المرأة مباشرة - وقد سبق بيانه - فعلم النقض من فوق حائل من باب أولى؛ والله أعلم.

* في (م) [مجرد]، وما أثبتناه من (هـ).

نَظَرَ إِلَيْهَا بِشَهْوَةٍ^(١).

[م] العاشرة: [في] الملموس هل يَظَلُّ طَهْرُهُ أَمْ لَا؟ فِيهِ قَوْلَانِ:

مسألة:
طهارة الملموس

أَحَدُهُمَا: لَا يَظَلُّ (م) [٤٣-أ] لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْلَسْتُمْ نِسَاءَ﴾^(٢)
وَالْمَلْمُوسُ مَا لَمَسَ^(٣).

وَالثَّانِي: يَظَلُّ^(٤)؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ ﴿أَوْلَامَسْتُمْ﴾.

(١) ينظر: الأم (١٣/١)، الحاوي (١٨٧/١).

(٢) ما بين المعقوفتين ليست في (م).

(٣) سورة النساء: من الآية (٤٣).

قرأ حمزة والكسائي: ﴿أَوْلَسْتُمْ نِسَاءَ﴾ بغير ألف، فجعلوا الفعل للرجال دون النساء. وقرأ الباقر: ﴿أَوْلَامَسْتُمْ نِسَاءَ﴾ بالألف، والملامسة لا تكون إلا من اثنين: الرجل يلامس النساء، والمرأة تلامس الرجال.

ينظر: حجة القراءات (٢٠٤/١-٢٠٥)، الدر المصون (٦٩٢/٣).

(٤) نقله الماوردي عن البويطي، ونقله البيهقي والرويان عن حرمله، ونقل النووي عن الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب والمحامي أن الشافعي نص عليه في "حرمله".

ينظر: الحاوي (١٨/١)، نهاية المطلب (١٢٦/١)، بحر المذهب (١٧٤/١)، التهذيب (٣٠٢/١)، المجموع (٢٣/٢).

(٥) ينظر: الأم (١٣/١) الجمع والفرق (١٤٠/١)، الحاوي (١٨٩/١)، نهاية المطلب (١٢٦/١)، المجموع (٢٣/١).

وَالْمُلَامَسَةُ: مُفَاعَلَةٌ؛ وَمُقْتَضَى الْمُفَاعَلَةِ فِي اللُّغَةِ: اشْتِرَاكَ شَخْصَيْنِ فِي الْأَمْرِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَلْمُوسُ^(١) ^(٢).

* * * *

^(١) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (٣٠٩/٢).

^(٢) واختلف الأصحاب في الأصح من القولين: فصحح الشاشي، والروياتي، وطائفة عدم الانتقاض، وصحح الأكثرون الانتقاض، ومن صححه الشيخ أبو حامد، والمحاملي، والماوردي، والجرجاني، والبغوي، والرافعي وغيرهم.

ينظر: الإبانة [١٩-أ]، الحاوي (١٨٩/١)، بحر المذهب (١٢٦/١)، التهذيب (٣٠٢/١)، حلية العلماء (١٤٨/١)، البيان (١٨١-١٨٢)، فتح العزيز (١٦٢/١)، المجموع (٢٣/٢).

الفصل الرابع: في مسح الذكر.

وفيه ست عشرة مسألة:

مسألة:
مسح الإنسان
بذكر نفسه

[م: ١] إحداهما: مسح الإنسان ذكر نفسه يطن كفه، أو ببطن أصابعه^(١)
يوجب بطلان الطهارة^(٢).

وقال أبو حنيفة: لا يُبطل الطهر ما لم يتفاحش المس، فإن تفاحش
بأن حصل معه انتشار فيختلِفون فيه^(٣).

(١) بطن الكف ما بين الأظفار والزند. بحر المذهب (١٧٦/١).

وضابطه: ما استتر عند وضع بطن إحدى الكفين على بطن الأخرى مع تحامل يسير
وتفريق بين الأصابع هو الذي ينقض المس به، وما لا يستتر لا ينقض. وهذا في غير
الإهمامين. أما هما فالناقض منها ما يستتر عند وضع بطن أحدهما على بطن الأخرى،
بحيث تكون أحدهما عند رأس الآخر. فتح العلام (٢٠٩/١).

(٢) ينظر: الإبانة [١٩-أ]، الأم (١٦/١)، مختصر المزني (١٥/١)، التلخيص (٩٥)، التنبيه
(١٧)، الوجيز (١٦/١).

(٣) لم أقف للحنفية على نص في هذه المسألة. ومقتضى مذهبهم: عدم انتقاض الطهر
بالمس مطلقاً. والله أعلم.

ينظر: الحجة (٥٩/١ وما بعدها)، بدائع الصنائع (٣٠)، البحر الرائق (١٠١/١-
١٠٤)، فتح القدير (٥٦/١)، مجمع الأنهر (٢١/١).

وذهب الحنفية أن المباشرة الفاحشة بتماس الفرجين بين الرجل والغلام الأمرد وكذا
بين الرجلين إن حصل معه انتشار، ولو بلا بلل ينقض الطهر عند أبي حنيفة وأبي
يوسف؛ لأنه لا يخلوا عن خروج مذي غالباً؛ وقال محمد بن الحسن: لا ينقض ما لم
يظهر شيء.

وَدَلِيلُنَا: مَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ((إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ))^(١).

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ يَدَيْهِ إِلَى ذَكَرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ فَلْيَتَوَضَّأْ))^(٢).

[١] ~~م~~ ~~ث~~ ~~الْثَّانِيَةُ: حُكْمُ مَسِّ الذَّكَرِ بِالْقَصْدِ، وَغَيْرِ الْقَصْدِ سَوَاءً. / (م) [٦٥-ب]~~

مسألة:
حكم مس
الذكر بالقصد
وغير القصد

ينظر: حاشية ابن عابدين (٢٤٩/١)، الفتاوى الهندية (١٣).

(١) أخرجه ابن ماجه (١٦١/١-١٦٢) كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر حديث رقم (٤٧٩). وأبو داود (٤٦/١) كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر حديث رقم (١٨١). والترمذي (١٢٦/١) كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر حديث رقم (٨٢). والنسائي (٩٨/١) كتاب الطهارة، باب الأمر بالوضوء من مس الرجل ذكره حديث رقم (١٥٩). وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، قال البخاري: هو أصح شيء في الباب. قال النووي: أخرجه الثلاثة بأسانيد صحيحة. قال الألباني - في تحقيق المشكاة -: صحيح.

ينظر: خلاصة الأحكام (١٣٣/١)، مشكاة المصابيح (٦٩/١).

(٢) أخرجه ابن حبان (٤٠١/٣) كتاب الطهارة باب نواقض الوضوء حديث رقم (١١١٨). والدارقطني (١٤٧/١) كتاب الطهارة، باب ما روى في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك حديث رقم (٦). والبيهقي (١٣٣/١) كتاب الطهارة باب ترك الوضوء من مس الفرج بظهر الكف حديث رقم (٦٣٠). بلفظ ((من أَفْضَى يَدَيْهِ إِلَى ذَكَرِهِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا سِتْرٌ وَلَا حِجَابٌ فَلْيَتَوَضَّأْ)). والحديث ضعفه النووي في "المجموع" وذكر الدارقطني في العلل ما ورد في إسناده من اختلاف. قال الألباني - في تحقيق "المشكاة" -: ضعيف.

ينظر: المجموع (٣٥/٢)، العلل الدارقطني (١٤٥٤/٨)، مشكاة المصابيح (٦٩/١).

وَيُطَلُّ الطُّهْرُ فِي الْحَالَتَيْنِ^(١).

قَالَ مَالِكٌ^(٢)، وَذَاوُدُ^(٣): إِذَا لَمْ يَقْصِدْ [الْمَسَّ لَا يُطَلُّ] الطَّهَارَةُ.
وَدَلِيلُنَا: أَنَّ الضَّرُورَةَ أَتْلَغُ فِي كَوْنِهِ عُذْرًا مِنْ عَدَمِ الْقَصْدِ. وَالْأَصْلُ
فِي الْأَحْدَاثِ الْخَارِجِ مِنَ السَّبِيلَيْنِ. وَذَلِكَ ضَرُورَةُ الْإِنْسَانِ فَإِذَا كَانَتْ
الضَّرُورَةُ لَا تَجْعَلُ عُذْرًا فَعَدَمُ الْقَصْدِ أَوْلَى.
وَأَيْضًا، فَإِنَّ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ، وَهُوَ خُرُوجُ الْمَنِيِّ لَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الْقَصْدُ
حَتَّى تَعْلُقَ الْغُسْلُ بِالْإِحْتِلَامِ، فَكَذَا فِيمَا يُوجِبُ الْوُضُوءَ^(٤).

^(١) ينظر: الإبانة [١٩-ب]، الأم (١٦/١)، التلخيص (٩٥)، الإقناع للماوردي (٢٤/١)، البيان (١٩٢/١).

وحكى الحناطى والرافعى وجهاً، أنه لا ينتقض بمس الناسي. قال النووي: وهو شاذ ضعيف.

ينظر: فتح العزيز (١٦٣/١)، المجموع (٣٣/٢).

^(٢) ينظر: المدونة (٨/١)، التفريع (٢١٣/١)، الكافي (١٢/١)، الذخيرة (٢٢٣/١)، مواهب الجليل (٢٩٩/١).

أما الحنابلة فلهم في النقض بمس الذكر ثلاث روايات:

إحداها: لا ينقض بحال، ولا فرق بين العامد، وغيره.

الثانية: ينقض الوضوء بكل حال، ولا فرق بين العامد، وغيره، وهو ظاهر المذهب.

الثالثة: أن قصد المس نقض وضوءه، وإن لم يقصد فلا ينقض.

ينظر: المغني (٢٠٣/١)، الشرح الكبير (٢١٦-٢١٧)، شرح الزركشي (١١٨/١).

^(٣) ينظر: المحلى (٢٢٠/١)، الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي (٢١٧).

❌ في (م) [اللمس لَا يَنْقُضُ] وما أثبتناه من (هـ).

^(٤) ينظر: البيان (١٩٢/١).

مسألة
مس ذكر
الغير

[م: ١٨] ~~الثالثة: مَسُّ ذَكَرِ [الغَيْرِ] يُوجِبُ نَقْضَ الطَّهَارَةِ^(٣).~~

قَالَ دَاوُدُ: لَا يُبْطِلُ الطَّهْرَ بِمَسِّ ذَكَرِ الْغَيْرِ، قَالَ: لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: ((إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ))^(٣). فَخَصَّ الْحُكْمَ بِمَسِّ الْإِنْسَانِ ذَكَرَهُ^(٤).

وَدَلِيلُنَا: أَنَّ مَسَّ الْإِنْسَانِ ذَكَرَهُ مِنَ الْمُبَاحَاتِ، وَمَسُّهُ ذَكَرَ غَيْرِهِ مَعْصِيَةٌ، وَإِذَا تَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِمَسِّهِ ذَكَرَ نَفْسِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِمَسِّهِ ذَكَرَ غَيْرِهِ أَوْلَى. وَأَمَّا الْخَبَرُ^(٥) فَإِنَّمَا نَصَّ عَلَى الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ، فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَمَسُّ ذَكَرَهُ، وَلَا يَمَسُّ ذَكَرَ غَيْرِهِ^(٦).

مسألة
مس ذكر
الطفل

[م: ١٩] ~~الرابعة: مَسُّ ذَكَرِ الطِّفْلِ^(٧) يُوجِبُ نَقْضَ الطَّهَارَةِ^(٨).~~

~~في (هـ) [من الغير] وما أثبتناه من (م).~~

^(٣) ينظر: الإبانة [١٩-أ]، التلخيص (٩٥)، التعليقة (٣٤١/١)، حلية العلماء (١٥١/١)، الروضة (١٨٦/١).

^(٣) سبق تخريجه.

^(٤) ينظر: المحلى (٢٢٠/١)، المغني (٢١٧/١)، الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي (٢١٧).

^(٥) أي: قوله ﷺ: ((إِذَا مَسَّ أَحَدُكُمْ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ)).

^(٦) ينظر: الحاوي (١٩٣/١)، المهذب (٢٣/١)، نهاية المطلب (١٢٨/١)، بحر المذهب (١٧٧/١)، مغني المحتاج (٣٥/١).

^(٧) قال النووي: لا ضابط لسن الطفل حتى لو مس ذكر ابن يوم انتقض طهره. المجموع (٣١/٢).

^(٨) ينظر: الإبانة [١٩-أ]، الأم (١٦/١)، مختصر المزني (١٥/١)، التعليقة (٣٤١/١)، الوجيز (١٦/١).

وَقَالَ مَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - : لَا يُوجِبُ نَقْضُ الطَّهَارَةِ ^(١).
 وَدَلِيلُنَا: أَنَّ الْحُكْمَ يَتَعَلَّقُ بِالْمَاسِّ دُونَ الْمُسْتَوْسِ، وَلَيْسَ فِي مَسِّ ذَكَرِ
 الْكَبِيرِ ^(٢) مَعْنَى يَعُودُ إِلَى الْمَاسِّ، لَا يُوجَدُ فِي مَسِّ ذَكَرِ الصَّغِيرِ.
 فَإِنْ قِيلَ: يَحْرُمُ مَسُّ ذَكَرِ الْكَبِيرِ، وَلَا يُحْرَمُ مَسُّ ذَكَرِ الصَّغِيرِ.
 قُلْنَا: يَبْطُلُ بِذَكَرِ الْإِنْسَانِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ؛ لَا يُحْرَمُ مَسُّهُ، وَيَبْطُلُ
 الْوُضُوءُ [بِمَسِّهِ] ^(٣).

سألة:
 مس ذكر
 الميت

[م] الخامسة: مَسُّ ذَكَرِ الْمَيِّتِ يُوجِبُ نَقْضَ الطَّهَارَةِ ^(٤).

وحكى الرافعي وجهاً آخر: أنه لا ينقض الطهارة. وضعفه النووي. والصحيح
 المشهور ما ذكره المصنف والله أعلم.
 ينظر: فتح العزيز (١/١٦٥)، الروضة (١/١٨٦).
^(١) للمالكية في النقض بمس ذكر الطفل قولان في المذهب، الأول: ينقض الطهر بمسه.
 والثاني: لا ينقض الطهر بمسه، لأنه ليس مظنة للذة. وهو الصحيح.
 ينظر التفريع (١/١٩٧)، الذخيرة (١/٢٣٥)، مواهب الجليل (١/٢٩٩).
 وللحنابلة في النقض بمس ذكر الطفل روايتان؛ الأولى: ينقض بمس ذكر الصغير.
 والثانية: لا ينقض بمس ذكر الصغير.
 ينظر: المغني (١/٢٠٤)، الشرح الكبير (١/٢١٧)، المبدع (١/١٣٧).
^(٢) المراد بالكبير: حداً يُشْتَهَى فيه عند أرباب الطباع السليمة، ولا يتقيد بسبع سنين. فتح
 العلام (١/٢١٠).
^(٣) ما بين المعقوفين ليست في (هـ).
^(٤) ينظر: الحاوي (١/١٩٤)، المهذب (١/٢٣)، المجموع (٢/٣١).
^(٥) ينظر: الأم (١/١٦)، مختصر المزي (١/١٥)، التلخيص (٩٥)، الجمع والفرق
 (١٤١/١)، التعليقة (١/٣٤١).

حُكِيَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوَيْهِ^(١) أَنَّهُ قَالَ: لَا يُنْتَقَضُ بِهِ^(٢) الطَّهَارَةُ^(٣).
وَدَلِيلُنَا: أَنَّ حُرْمَتَهُ مَا سَقَطَتْ بِمَوْتِهِ، وَأَسْمُ الذَّكَرِ بَاقٍ فَوَجَبَ أَنْ
يَكُونَ الْحُكْمُ ثَابِتًا^(٤).

وَأَيْضًا؛ فَإِنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ بِالْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الْمَيِّتِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
(مَنْ غَسَلَ مَيِّتًا / [٦٦-١] / فَلْيَغْتَسِلْ، وَمَنْ مَسَّهُ فَلْيَتَوَضَّأْ)^(٥)

^(١) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي التميمي المروزي، أبو يعقوب، أحد كبار الحفاظ. طاف البلاد لجمع الحديث وأخذ عنه الإمام أحمد بن حنبل والبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم. قال فيه الخطيب البغدادي: اجتمع له الحديث، والفقه، والحفظ، والصدق، والورع، والزهد. مات سنة ٢٣٨ هـ.

ينظر: وفيات الأعيان (٦٤/١)، تهذيب التهذيب (٢١٦/١)، طبقات الشافعية الكبرى (٨٣/٢-٨٤)، الأعلام (٢٩٢/١).

^(٢) أي: يمس ذكر الميت. والله أعلم.

^(٣) وخرج به وجهاً، حكاه الشاشي والرويان والنووي وقال: وهو شاذ. وضعفه في "الروضة".

ينظر: حلية العلماء (١٥١/١)، بحر المذهب (١٧٧-١٧٨)، الروضة (١٨٦/١)، المجموع (٣١/٢).

^(٤) ينظر: الجمع والفرق (١٤١/١)، التعليقة (٣٤١/١).

^(٥) أخرجه ابن ماجه (٤٧٠/١) كتاب الجنائز، باب ما جاء في غسل الميت، حديث رقم (١٤٦٣). والترمذي (٣١٨/٣) كتاب الجنائز، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت، حديث رقم (٩٩٣). والبيهقي (٣٠٠/١) كتاب الجنائز، باب في الغسل من غسل الميت. حديث رقم (١٣٣٣). والحديث تكلم فيه ابن حجر وبين طرقه، ثم وضعفه.

وَلَمْ يَرِدْ أَمْرُ الشَّرْعِ بِالْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ سَائِرِ أَعْضَاءِ الْحَيِّ. [ثُمَّ] *
الْوُضُوءُ يَلْزَمُ بِمَسِّ ذَكَرِ الْحَيِّ، فَلَا يُلْزَمُ بِمَسِّ ذَكَرِ الْمَيِّتِ أَوْلَى^(٢).

السؤال:
مس الذكر
المقطوع

[م: ١٩] ~~السادسة:~~ (هـ) [٤٣-ب] / إِذَا مَسَّ ذَكَرًا مَقْطُوعًا فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: لَا يَنْتَقِضُ؛ [كَمَا لَوْ مَسَّ يَدًا مَقْطُوعَةً مِنْ امْرَأَةٍ^(٣)].

وَالثَّانِي: وَهُوَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَقِضُ * طَهْرُهُ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَ بَاقٍ، وَالْحُرْمَةُ
بَاقِيَةٌ^(٤).

وذكر الدار قطني في "العلل" الاختلاف في إسناده. وقال ابن المنذر: ليس في هذا حديث يثبت. وقال البخاري: قال ابن حنبل وعلي: لا يصح في هذا الباب شيء. وقال الألباني: حديث صحيح، جاء من طرق بعضها صحيح، وبعضها حسن؛ وذكر طرقه.

ينظر: العلل للدار قطني (٣٧٨-٣٧٩)، نصب الراية (٢٣/٤)، تلخيص الحبير (١٤٤/١-١٤٥)، أرواء الغليل (١٧٣/١-١٧٤).

* ما بين المعقوفتين ليست في (هـ).

^(٢) ينظر: بحر المذهب (١٧٨/١)، البيان (١٨٨/١-١٨٩).

^(٣) ينظر: الحاوي (١٩٥/١)، المذهب (٢٣/١)، البيان (١٨٩/١).

* ما بين المعقوفتين ليست في (هـ).

^(٤) نقله القاضي حسين نصاً للشافعي، وقطع به ابن القاص والجرجاني واختاره ابن

الصباغ والإمام الجويني، وصححه الفوراني والبغوي والرافعي والنووي وآخرون.

ينظر: الإبانة [١٩-ب/٢٠-أ]، التلخيص (٦٥)، الجمع والفرق (١٤١/١-١٤٢)،

التهذيب (٣١٠/١)، فتح العزيز (١٦٥/١)، الروضة (١٨٦/١)، المجموع (٣٦/٢).

وَيُخَالِفُ مَسْأَلَةَ الْيَدِ^(١)؛ لِأَنَّ الْإِسْمَ قَدْ زَالَ، إِذْ لَا يُقَالُ لِمَنْ لَمَسَ يَدًا مَقْطُوعَةً [مِنْ امْرَأَةٍ] ~~أَنَّ~~ أَنَّهُ مَسَّ امْرَأَةً^(٢).

مسألة:
المس بالكف
وغيره

[م: ١] ~~السَّابِعَةُ~~: الْمَسُّ بِظَهْرِ الْكَفِّ، وَالسَّاعِدِ، وَسَائِرِ الْأَعْضَاءِ لَا يُوجِبُ نَقْضَ الطَّهَارَةِ^(٣).

وَقَالَ أَحْمَدٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: إِذَا مَسَّ بِظَهْرِ كَفِّهِ، أَوْ بِسَاعِدِهِ [يَنْقُضُ] ~~طَهْرَهُ~~؛ لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: ((إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ))^(٤)، وَهَذِهِ الْأَجْزَاءُ مِنَ الْيَدِ^(٥).

(١) ينظر مسألة رقم: [١٦٣].

~~ما~~ بين المعقوفين مثبتة من (هـ).

(٢) ينظر: المهذب (٢٣/١)، التهذيب (٣١٠/١).

(٣) ينظر: الإبانة [١٩-ب]، الأم (١٥/١)، الحاوي (١٩٧/١)، التعليقة (٣٤١/١)، البيان (١٨٥/١).

~~في~~ (م) [يبطل]، وما أثبتناه من (هـ).

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ذهب الحنابلة إلى أن مس الذكر بظهر الكف ناقض للوضوء لا فرق بينه، وبين الكف.

أما في الساعد، والذراع فيه روايتان؛ الأولى: لا ينقض طهره، والثانية: ينقض طهره.

ينظر: المغني (٢٠٣/١-٢٠٤)، الشرح الكبير (٢١٧/١)، شرح الزركشي (١١٨/١)، المبدع (١٣٧/١).

وذهب المالكية إلى أن مس الذكر بظهر الكف أو الذراع غير ناقض للوضوء.

ينظر: المدونة (٨/١)، التلقين (٥٠/١)، الذخيرة (٢٢١/١)، التاج والأكيل (٢٩٩/١).

وَدَلِيلُنَا: أَنَّ هَذِهِ الْأَجْزَاءَ لَا يُقْصَدُ بِهَا الْمَسُّ عَادَةً؛ فَكَانَتْ كَسَائِرِ
الْبَدَنِ، وَيُخَالَفُ بَطْنَ الْكَفِّ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ الْمَسُّ.
وَالْخَبَرُ^(١) مَحْمُولٌ عَلَى مَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَسُّ، وَهُوَ الْكَفُّ؛ لِأَنَّ خِطَابَ
الشَّرْعِ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى^(٢).

مسألة:
مس المرأة
فرجها

[م: ١٧] الثَّامِنَةُ: الْمَرْأَةُ إِذَا مَسَّتْ فَرْجَهَا، أَوْ فَرْجَ غَيْرِهَا يُنْطَلُ طَهْرُهَا^(٣).
حُكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُنْطَلُ طَهْرُهَا^(٤).

وَلَمْ أَقِفْ لِلْحَنْفِيَّةِ عَلَى نَصٍّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. وَمَقْتَضَى مَذْهَبِهِمْ: عَدَمُ انْتِقَاضِ الطَّهَرِ
بِالْمَسِّ مُطْلَقًا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قوله ﷺ: ((إِذَا أَفْضَى أَحَدُكُمْ بِيَدِهِ إِلَى ذَكَرِهِ)).

(٢) ينظر: موسوعة القواعد الفقهية (٧٤٥/٨).

(٣) ينظر: الإبانة [١٩-ب]، الأم (١٧/١)، الحساوي (١٩٥/١)، التعليقة (٣٥٠/١)،
الوجيز (١٦/١)، التهذيب (٣٠٩/١).

(٤) ينظر: المدونة (٩/١)، التفريع (٥٠/١)، الذخيرة (٢٢٤/١)، حاشية الدسوقي
(١٢٣/١).

وَذَهَبَ الْحَنْفِيَّةُ إِلَى عَدَمِ النِّقْضِ بِمَسِّ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا، كَالذَّكَرِ.

ينظر: كتاب الحجة (٥٩/١)، البحر الرائق (١٠١/١)، مجمع الأثر (٢١/١).

وَلِلْحَنَابِلَةِ فِي مَسِّ الْمَرْأَةِ فَرْجَهَا رَوَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ يَنْتَقِضُ، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَالثَّانِيَّةُ:
لَا يَنْتَقِضُ.

ينظر: المغني (٢٠٥/١)، الشرح الكبير (٢١٩/١)، شرح الزركشي (١١٩/١)،
المبدع (١٣٨/١).

وَدَلِيلُنَا: مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - : أَنَّهَا قَالَتْ: (إِذَا مَسَّتِ الْمَرْأَةُ فَرْجَهَا تَوَضَّأَتْ) ^(١).

مسألة
مسح حلقه
الدبر

[م: ١٢٧] **التاسعة: مَسُّ حَلَقَةِ الدُّبْرِ هَلْ يُوجِبُ نَقْضُ الطُّهْرِ أَمْ لَا؟**
فِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: وَهُوَ قَوْلُهُ الْقَدِيمُ ^(٢) - وَمَذْهَبُ
دَاوُدَ ^(٣) - أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ وَرَدَ فِي الذَّكَرِ؛ وَلِأَنَّ مَسَّهُ لَا يُفْضِي
إِلَى خُرُوجِ خَارِجٍ.

(١) حديث عائشة مرفوعاً أخرجه الدار قطني بلفظ ((وَيُلِّ لِلذَّيْنِ يَمْسُونَ فُرُوجَهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ قَالَتْ عَائِشَةُ: بَأَيِّ وَأُمِّي هَذَا لِلرِّجَالِ أَفَرَأَيْتِ النِّسَاءَ قَالَ: إِذَا مَسَّتْ إِحْدَاكُنْ فَرْجَهَا فَلْتَتَوَضَّأْ)). سنن الدار قطني (١٤٧/١) كتاب الطهارة، باب ما روي في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك، حديث رقم (٩). وفي سننه عبد الرحمن بن عبد الله العمري - أحد رواة -، قال عنه الدار قطني: ضعيف. وقال ابن حجر: قال أبو حاتم فيه وهم في موضعين أحدهما: في روايته إياه عن الزهري عن عروة ولم يسمعه الزهري منه. والثاني: في ذكر المرأة. قال الزيلعي: معلول. وذكره النووي في "الخلاصة" في فصل الضعيف.

ينظر: خلاصة الأحكام (١٣٨/١)، نصب الرأية (٧٧/١)، تلخيص الحبير (١٢٦/١) - (١٢٧).

(٢) حكاه ابن القاص قولاً قديماً، ونقله الجمهور عن حكاية ابن القاص ولم ينكروه. عدا ابن الصباغ فإنه قال: لم نجد هذا القول في القديم، فإن ثبت فهو ضعيف.
ينظر: التلخيص (٩٥)، المهذب (٢٣/١)، حلية العلماء (١٥١/١)، المجموع (٣٢/٢).

(٣) ينظر المحلى (٢٢٠/١ - ٢٢١)، المغني (٢٠٦/١ - ٢٠٧)، الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي (٢١٧).

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: وَهُوَ الصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْتَقِضُ الطَّهَرُ^(١). رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ((وَيْلٌ لِلَّذِينَ يَمَسُّونَ فُرُوجَهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ وَلَا يَتَوَضَّئُونَ))^(٢)؛ وَلَآئِنَّ أَحَدُ الْفَرَجَيْنِ، فَصَّارَ كَالذِّكْرِ^(٣).

وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِيْمَا نَقَلَهُ الْمُزْنِي^(٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَقَالَ: / (م) [٦٦-ب] / الْخَبَرُ وَرَدَ بِأَنَّ: ((مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمَ عَلَيْهِ بَاقِيهِ))^(٥) فَكَانَتْ الْأُمَّةُ فِي مَعْنَى الْعَبْدِ، فَكَذَا الدُّبُرُ فِي مَعْنَى الذِّكْرِ.

وَأَمَّا [خَوْفُ] خُرُوجِ الْخَارِجِ فَلَا يُعْتَبَرُ بِهِ؛ وَلَآئِنَّهُ لَوْ مَسَّ بِذِكْرِهِ فَخَذَ غَيْرَهُ لَا يُنْطَلُ طَهْرُهُ^(٦)، وَإِنْ كَانَ يَخَافُ مِنْهُ خُرُوجُ الْخَارِجِ.

(١) ينظر: الإبانة [٢٠-أ]، الأم (١٦/١)، مختصر المزني (١٥/١)، الحاوي (١٩٧/١).

(٢) سبق نخرجه ص (٤٦٧).

(٣) ينظر: الحاوي (١٩٧/١)، التعليقة (٣٥٠/١)، التهذيب (٣١٠/١)، فتح العزيز (١٦٤/١).

(٤) مختصر المزني (١٩/١).

(٥) والحديثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: ((مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قَوْمَ عَلَيْهِ قِيمَةٌ عَدْلٍ. فَأَعْطَى شِرْكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدَ، وَإِلَّا فَعَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ)) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٨٨٥/٢) كِتَابُ الشَّرْكَاءِ، بَابُ فِي الشَّرْكَاءِ الرَّقِيقِ، حَدِيثُ رَقْم (٢٣٦٩). وَمُسْلِمٌ (١١٣٩/٢) كِتَابُ الْعَتَقِ، حَدِيثُ رَقْم (١٥٠١).

(٦) فِي (م) وَ(هـ) [فَصْلٌ] وَالصَّحِيحُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، لِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَهَا: (وَإِنْ كَانَ يَخَافُ مِنْهُ خُرُوجُ الْخَارِجِ). وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٧) ذَكَرَ الْأَصْحَابُ صُورَةَ أُخْرَى لِلْمَسْأَلَةِ، وَهِيَ: لَوْ مَسَّ بِذِكْرِهِ دُبُرَ غَيْرِهِ، وَفِي تَصْوِيرِ

المسألة:
مس موضع
الذكر من
المجبوب

[م: ١] العاشرة: الْمَجْبُوبُ ذَكَرُهُ^(١)، إِذَا مَسَّ مَوْضِعَ الْقَطْعِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ مَسَّ حَلَقَةَ الدُّبْرِ؛ لِأَنَّهُ مَخْرَجٌ لِلْحَدَثِ^(٢).

وَهَكَذَا مَنْ فُتِحَ عَلَى بَطْنِهِ ثُقْبَةً، وَأَنْسَدَ مَخْرَجَهُ، وَحَكَمْنَا بِأَنَّ الْخَارِجَ مِنْهُ يَنْقُضُ الطَّهَارَةَ؛ فَحُكْمُ مَسِّهِ حُكْمُ مَسِّ الدُّبْرِ^(٣).

المسألة:
المس لخلل
الأصابع
وبرؤوسها

[م: ١] الحادية عشرة: مَسُّ الذَّكَرِ بِخَلَلِ الْأَصَابِعِ، لَا يُوجِبُ نَقْضَ الطَّهْرِ؛ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ^(٤). تَشْبِيهًا لَخَلَلِ الْأَصَابِعِ بِظَهْرِ الْكَفِّ.

آخر للمسألة: لو مس بذكره ذكر غيره.

ينظر: بحر المذهب (١٧٩/١)، حلية العلماء (١٥٢/١)، المجموع (٣٢/٢).

(١) الْمَجْبُوبُ: الْخَصِيُّ الَّذِي قَدْ اسْتَوْصِلَتْ مَذَاكِرُهُ أَي: ذَكَرُهُ وَخُصْيَتَاهُ.

ينظر مادة (جيب) في: لسان العرب (١٦١/٢)، المصباح المنير (٨٩/١).

(٢) الْمَجْبُوبُ إِنْ بَقِيَ مِنْهُ شَيْءٌ شَاخِصٌ - وَإِنْ قَلَّ - انْتَقَضَ بِمَسِّهِ بِلَا خِلَافٍ. وَإِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ شَيْءٌ أَصْلًا فَعَلَى وَجْهَيْنِ، بِنَاءً عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي مَسِّ حَلَقَةِ الدُّبْرِ؛ الْأَوَّلُ: لَا يَنْتَقِضُ بِمَسِّهِ، لِأَنَّهُ لَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ ذَكَرٍ. وَرَجَحَ الرُّوْيَانِي. الثَّانِي: يَنْتَقِضُ بِمَسِّهِ، اعْتِبَارًا بِأَصْلِهِ وَصَحْحِهِ النَّوَوِيِّ وَالْأَكْثَرُونَ.

ينظر: التعليقة (٣٤١/١)، نهاية المطلب (١٢٩/١ - ١٣٠)، بحر المذهب (١٧٨/١)،

الوسيط (٤٩٠/١)، التهذيب (٣١٠/١)، الروضة (١٨٦/١)، المجموع (٣٤/٢).

(٣) فِي النِّقْضِ بِمَسِّهِ. وَعَلَيْهِ فَفِيهِ وَجْهَانِ، وَذَكَرَ الْفُورَانِيُّ فِيهِ قَوْلَانِ وَالصَّحِيحُ وَجْهَانِ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِي مَسِّ حَلَقَةِ الدُّبْرِ؛ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: لَا يَنْتَقِضُ الْوَضُوءُ بِمَسِّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَرْجِ. الْوَجْهُ الثَّانِي: يَنْتَقِضُ؛ لِأَنَّهُ مَخْرَجٌ يَنْتَقِضُ الْوَضُوءُ بِالْخَارِجِ مِنْهُ، فَأَشْبَهَ الْأَصْلِي. يَنْظُرُ: الْإِبَانَةُ [١٩-أ]، وَالْمَرْجِعُ السَّابِقُ.

(٤) حَكَى الْأَصْحَابُ فِي الْإِنْتِقَاضِ بِالْمَسِّ بِرُؤُوسِ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهَا وَجْهَانِ:

وفيه وَجْهٌ آخَرُ: أَنَّهُ يُنْقَضُ الطُّهْرُ؛ لِأَنَّهُ يُقْصَدُ بِهِ الْمَسُّ فِي الْعَادَةِ.
وَهَكَذَا فِي الْمَسِّ بِرُؤُوسِ الْأَصَابِعِ وَجْهَانِ.

مسألة:
المس بالأصبع
الزائدة

[١:م] ~~الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ~~: لَوْ كَانَ عَلَى الْيَدِ إِصْبَعٌ زَائِدَةٌ، فَمَسَّ بِهَا؛ فَإِنْ كَانَتْ عَلَى وَفْقِ سَائِرِ الْأَصَابِعِ، فَيُنْتَقَضُ الطُّهْرُ^(١). وَإِنْ لَمْ تَكُنْ نَبَاتُهَا عَلَى اسْتِوَاءِ الْأَصَابِعِ، بَلْ كَانَ عَلَى ظَهْرِ الْكَفِّ؛ لَا تَنْقُضُ الطُّهْرَ^(٢).
فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ لَهُ يَدٌ زَائِدَةٌ، فَمَسَّ بِكَفِّهَا، وَبُطُونِ أَصَابِعِهَا، فَالظَّاهِرُ مِنْ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ بِطُلَانُ الطُّهْرِ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْيَدِ مَوْجُودٌ^(٣).

مسألة:
مس باليد
الزائدة

[١:م] ~~الثَّالِثَةُ عَشْرَةَ~~: إِذَا خُلِقَ لِرَجُلٍ ذَكَرَانِ، فَمَسَّ أَحَدَهُمَا / (م) [١-٤٤] /
فَإِنْ كَانَا جَمِيعًا بَاطِشَيْنِ؛ فَيَتَعَلَّقُ بِهِ بِطُلَانُ الطُّهَارَةِ.

الصحيح والذي عليه الجمهور: لا ينتقض به الطهر، وبه قطع البندنجي، واختاره الشاشي. والوجه الثاني: ينتقض به الطهر.

ينظر: نهاية المطلب (١/١٣١)، الوسيط (١/٤٩٠)، حلية العلماء (١/١٥٠)، البيان (١/١٨٦)، المجموع (١/٣٢).

^(١) على أصح الوجهين؛ والوجه الثاني: لا ينتقض الطهر. واختاره الفوراني.

ينظر: الإبانة [١٩-ب]، التهذيب (١/٣١٠)، فتح العزيز (١/١٦٤)، المجموع (٢/٣٣)، البيان (١/١٨٦).

^(٢) على أصح الوجهين؛ وفيه وجه آخر: أنه ينتقض الطهر.

ينظر: المرجع السابق.

^(٣) ينظر: فتح العزيز (١/١٦٤)، حواشي الشرواني (١/١٤٣)، حاشية قليوبي وعميرة (١/٣٩).

وَأِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا بَاطِشًا دُونَ الْآخَرِ، وَمَسَّ غَيْرَ الْبَاطِشِ؛ فَالْمَذْهَبُ:
أَنَّهُ يَبْطُلُ الطُّهْرُ؛ لِوُجُودِ اسْمِ الذَّكَرِ^(١).
وَيُخَالِفُ مَا لَوْ مَسَّتْ امْرَأَةٌ ذَكَرَ الْخُنْثَى؛ لَا يُحْكَمُ بِبُطْلَانِ طَهَارَتِهَا^(٢).
وَكَذَلِكَ الْخُنْثَى إِذَا مَسَّ ذَكَرُهَا^(٣)؛ لِأَنَّ مِنَ الْجَائِزِ أَنَّهَا أَنْثَى، وَمِنْ الْمُسْتَحِيلِ
أَنْ يَكُونَ لِلْأَنْثَى ذَكَرٌ. وَأَمَّا ذَكَرَانِ لِلرَّجُلِ فَغَيْرُ مُسْتَحِيلٍ، وَلَكِنَّهُ غَيْرُ
مَعْهُودٍ؛ فَعَلَّقْنَا الْحُكْمَ / (م) [١-٦٧] بِالْإِسْمِ.

مسألة:
مس
والألتين

[م: ١٧] الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: مَسُّ الْأُنْثَيْنِ، وَالْإِلْتِيَانِ؛ لَا يُوجِبُ نَقْضَ الطَّهَارَةِ^(٤).
حُكِيَ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ^(٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ قَالَ: يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ
اِنْتِقَاضُ الطَّهَارَةِ^(٦).

(١) ينظر: حلية العلماء (١/١٥٢)، التهذيب (١/٣١٠)، البيان (١/١٨٧).

(٢) ينظر: الجمع والفرق (١/١٤٨-١٤٩)، التعليقة (١/٣٥١)، المجموع (٢/٣٨).

(٣) ينظر: التلخيص (٩٥)، الوسيط (١/٤٩٠-٤٩١)، الروضة (١/١٧٨).

(٤) ينظر: الأم (١/١٦)، التهذيب (١/٣١٠)، حلية العلماء (١/١٥٢)، البيان

(١/١٨٩)، حاشية البجيرمي (١/٣٢٠).

(٥) هو عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أحد فقهاء المدينة السبعة، كان عالماً
بالسيرة حافظاً ثبتاً تفقه على خالته عائشة رضي الله عنها، كان زاهداً عابداً، يصوم
الدهر. توفي في المدينة سنة ٩٣هـ.

ينظر: صفوة الصفوة (٢/٤٧)، سير أعلام النبلاء (٤/٤٢١-٤٣٧)، الأعلام
(٤/٢٢٦).

(٦) أخرج أثر عروة بن الزبير عبد الرزاق في مصنفه (١/١٢٢) كتاب الطهارة باب مس
الرفعين والانتين رقم (٤٤٥) والدارقطني في السنن (١/١٤٨) كتاب الطهارة باب

وَدَلِيلُنَا: أَنَّهُ لَيْسَ مَخْرَجٌ لِلْحَدَثِ، فَصَارَ كَسَائِرِ الْأَجْزَاءِ.

سؤال:
طهارة الملموس
ذكره

[١:م] الْخَامِيسَةُ عَشْرَةَ: الْمَسُّوسُ ذَكَرُهُ لَا يُبْطِلُ طَهَارَتَهُ^(١). وَإِنَّمَا يُبْطِلُ طَهْرُ الْمَاسِّ بِخِلَافِ الْمَلْمُوسِ^(٢) عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ^(٣).
لَأَنَّ الشَّرْعَ وَرَدَ هُنَاكَ بَلْفَظِ الْمَلَامَسَةِ^(٤)، وَالْمَلْمُوسُ [مَلَامَسٌ]

ما رُوي في لمس القبل والدبر والذكر والحكم في ذلك. وأخرجه من طريقين قال عن أحدهما صحيح، وعن الآخر رجاله كلهم ثقات.

(١) ينظر: الحاوي (١/١٩٣)، التعليقة (١/٣٤١)، المهذب (١/٢٢)، البيان (١/١٨٩).

(٢) ذكر السيوطي في الفرق بين المس واللمس:

الأول: أن شرط اللمس اختلاف النوع.

الثاني: أن شرطه تعدد الشخص.

الثالث: أن اللمس يكون بأي موضع كان، من البشرة، والمس يختص ببطن الكف، في الأصح.

الرابع: ينقض الملموس أيضاً بخلاف المسوس. في الأصح.

الخامس: لا يختص بالفرج.

السادس: يختص بالأجانب.

السابع: لا ينقض العضو المبان، بخلاف الذكر المبان في الأصح.

الأشباه والنظائر (١/٥١٥).

(٣) ينظر مسألة رقم: [١٦٥].

(٤) يريد قوله تعالى: ﴿أَوْ لَا مَسْمُومَاتٍ﴾ سورة النساء من الآية (٤٣).

في (م) [ما مساً] والصحيح ما أثبتناه من (هـ). لأنه بناها على صيغة المفاعلة التي تقتضي اشتراك اثنين فيها.

لأنَّ مَا كَانَ هُنَاكَ عَلَى صِيغَةِ الْمَفَاعَلَةِ تَقْتَضِي اشْتِرَاكَ اثْنَيْنِ فِيهِ؛
كَالْمُقَابَلَةِ، وَالْمُضَارَبَةِ. وَهَذَا هُنَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِلَفْظِ الْمَسِّ، وَالْمَمْسُوسُ ذَكَرُهُ،
مَسَّ يَدًا مَا مَسَّ ذَكَرًا، فَلَا يُبْطَلُ طَهْرُهُ^(١).

[م: ١] السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: إِذَا مَسَّ فَرْجَ بَهِيمَةٍ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الَّذِي نَقَلَهُ الْمَرْنِسِيُّ^(٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ لَا يُبْطَلُ الطَّهْرُ؛
لأنَّه لَيْسَ عَلَى جِنْسِ الْبَهِيمَةِ تَعَبُّدٌ، وَلَا لِحِنْسِهَا حُرْمَةٌ^(٣).

بِدَلِيلٍ: أَنَّهَا لَا تُؤْمَرُ بِسِتْرِ فَرْجِهَا بِحَالٍ. وَأَيْضًا، فَإِنَّ [مَسَّ] الْإِنَاثِ
مِنْ الْبَهَائِمِ لَا يُوجِبُ نَقْضَ الطَّهْرِ، وَلَوْ كَانَ يَتَعَلَّقُ الْوُضُوءُ بِمَسِّ فَرْجِ
الْبَهِيمَةِ لَتَعَلَّقَ بِمَسِّ سَائِرِ الْأَجْزَاءِ مِنَ الْأُنْثَى.

وَفِيهِ قَوْلٌ آخَرٌ^(٤): أَنَّهُ يُبْطَلُ؛ لِأَنَّ الْإِيلَاجَ فِي فَرْجِ بَهِيمَةٍ كَالْإِيلَاجِ فِي

^(١) ينظر: الإبانة [٢٠-أ]، الجمع والفرق (١٣٩/١-١٤١)، الحاوي (١٩٣/١)، المجموع (٣٣/٢).

^(٢) مختصر المزني (١٥/١).

^(٣) ينظر: الأم (١٦/١)، مختصر المزني (١٥/١)، حلية العلماء (١٥٢/١).

والمراد بقوله: ولا تعبد: أن الخارج منها لا يوجب نقض الطهارة، ولا يوجب وضوءاً. وقوله لا حرمة لها أي: في وجوب ستر فرجها، وتحريم النظر إليه.

ينظر: الحاوي (١٩٨/١)، التعليقة (٣٤٢/١).

❖ في (هـ) [من مس] والصحيح ما أثبتناه من (م)، إذ لا وجه لزيادة [من].

^(٤) حكى الشاشي والماوردي والعمري أن ابن عبد الحكم حكاه قولاً للشافعي - رحمه الله - وحكى الفوراني، وإمام الحرمين، وصاحب العدة، وغيرهم هذا القول عن

فَرَجَ آدَمِيَّةٍ فِي تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِهِ^(١)، فَكَذَا فِي حُكْمِ الْمَسِّ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ.

* * * *

حكاية يونس بن عبد الأعلى عن الشافعي. وحكاية الدارمي عن حكاية ابن عبد الحكم ويونس جميعاً، وهما ممن صحب الشافعي بمصر دون العراق. قال الشاشي: وليس بمذهب فيه. وقال الماوردي: وليس هذا المذهب له وإن صحت الراوية فلعله قاله حكاية عن مذهب الليث. وقال الشيرازي - بعد ذكره للقول -: وليس بشيء. وجمهور الأصحاب أنكروا كون هذا قولاً للشافعي، وقالوا: مذهبه أنه لا ينقض بلا خلاف، وإنما حكاة الشافعي قولاً لعطاء، والليث. قال النووي: قال المحاملي: لم يُثبت أصحابنا هذا قولاً للشافعي.

ينظر: الإبانة [٢٠-أ]، الحاوي (١٩٨/١)، المهذب (٢٣/١)، نهاية المطلب (١٢٩/١)، بحر المذهب (١٧٩/١-١٨٠)، حلية العلماء (١٥٢/١)، التهذيب (٣١٠/١)، البيان (١٨٩/١-١٩٠)، المجموع (٣٣/١).

^(١) سيأتي بيانه - بإذن الله - مسألة رقم [٢٠٣].

الفصل الخامس في حكم الخنثى

والأصل في أحكام الخنثى أن تُبنى على اليقين وتترك الشك^(١).
والكلام فيما يتعلق ببطلان طهارته في ثلاثة مواضع:

إحداها: في اللمس.

مسألة
لمس الخنثى
المشكل

[م: ١٨] والخنثى إذا لمس رجلاً لا يُبطل طهره؛ لاحتمال أنه رجل، وما يُشاهد
من فرج النساء [خرق] زائد.

وإن لمس امرأة / (م) [٦٧-ب] لا يُبطل طهره؛ لاحتمال أنها امرأة، وما
يُشاهد من الذكر فعوض زائد.

وإن لمس الخنثى آخر مثله، لا يُبطل طهره؛ لاحتمال أنهما امرأتان،
أو رجلاً.

ولو أن رجلاً لمس الخنثى لا يُبطل طهره؛ لاحتمال أن الخنثى رجل.
وإن لمست المرأة خنثى لا يُبطل طهرها؛ لاحتمال أنها امرأة^(٢). والأصل
بقاء الطهر فلا يُبطل بالشك^(٣).

(١) ينظر: الأشباه والنظائر (٣٤٢/١).

(٢) ما بين المعقوفين ليست في (م).

(٣) ينظر: الإبانة [٢٠-أ]، التعليقة (٣٥٣/١)، البيان (١٨٣/١-١٨٤)، المجموع
(٢٦/٢).

(٤) ينظر: موسوعة القواعد الفقهية (١٢٢/١).

الموضع الثاني: في مسّ الفرج.

وفيه أربع مسائل:

مسألة:
مسّ الحنثي
أحد فرجه

[م: ١٨] إحداهما: إذا مسّ الحنثي ذكره، لا يبطل طهره؛ لاحتمال أنه امرأة.
وإن مسّ فرج النساء، لا يبطل طهره؛ لاحتمال أنه رجل.
فإن مسّ [الذكر، والفرج] ^(١) بطل طهره؛ لأنه إن كان رجلاً فقد
[وُجد] ^(٢) مسّ الذكر، وإن كان أنثى فقد مسّت الفرج ^(٣).

مسألة:
مسّ الرجل
أحد فرجي
الحنثي

[م: ١٨] الثانية: الرجل إذا مسّ ذكر حنثي، بطل طهره؛ لأن الحنثي إن كان
رجلاً؛ (هـ) [٤٤-ب] فقد وُجد مسّ الذكر، وإن كانت امرأة، فقد لمسّ
امرأة.
فأما إن مسّ فرج النساء [منه] ^(٤)، لا يبطل طهره؛ لاحتمال أنه رجل،
وذلك شيق زائد ^(٥).

^(١) في (هـ) [العضوين جميعاً]، وما أثبتناه من (م).

^(٢) ما بين المعقوفتين ليست في (م).

^(٣) ينظر: التلخيص (٩٥)، التعليقة (٣٥١/١)، المذهب (٢٣/١)، بحر المذهب

(١٨٠/١)، الوسيط (٤٩٠/١-٤٩١)، الروضة (١٧٨/١).

^(٤) ما بين المعقوفتين ليست في (هـ).

^(٥) ينظر: الإبانة [٢٠-أ]، الجمع والفرق (١٤٧/١-١٤٨)، التعليقة (٣٥٢/١)، الوجيز

(١٦/١)، التهذيب (٣١١/١)، فتح العزيز (١٦٧/١).

مسألة:
مس المرأة
أحد الزوجي
الخنثى

[م: ١] ~~الثالثة:~~ إِذَا مَسَّتْ الْمَرْأَةُ فَرْجَ الْخُنْثَى، يُنْطَلُ طَهْرُهَا؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ
أَمْرَأَةً فَقَدْ مَسَّتْ فَرْجًا، وَإِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ لَمَسَتْ رَجُلًا.
فَأَمَّا إِنْ مَسَّتْ ذَكَرَ الْخُنْثَى، لَا يُنْطَلُ طَهْرُهَا؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّ الْخُنْثَى
أَمْرَأَةٌ؛ وَذَلِكَ عُضْوٌ زَائِدٌ^(١).

مسألة:
الخنثيان إذا
مس كل
واحد منهما
فرج صاحبه

[م: ١] ~~الرابعة:~~ خُنْثَيَانِ مَسَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَكَرَ صَاحِبِهِ، لَا يُنْطَلُ
طَهْرُهُمَا؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُمَا امْرَأَتَانِ. وَإِنْ مَسَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَرْجَ النِّسَاءِ
مِنْ صَاحِبِهِ، لَا يُنْطَلُ طَهْرُهُمَا؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُمَا رَجُلَانِ.
فَإِنْ مَسَّ أَحَدُهُمَا ذَكَرَ صَاحِبِهِ، وَصَاحِبُهُ مَسَّ فَرْجَهُ، فَقَدْ بَطُلَ طَهْرُ
أَحَدِهِمَا لَا مَحَالَةَ؛ لِأَنََّّهُمَا إِنْ كَانَا ذَكَرَيْنِ، فَطَهْرُ مَنْ مَسَّ الذَّكَرَ بَاطِلٌ؛
وَإِنْ كَانَا أَنْثَى، فَطَهْرُ مَنْ مَسَّ الْفَرْجَ مِنْهُمَا قَدْ بَطُلَ؛ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا
ذَكَرًا، وَالْآخَرُ أَنْثَى، فَلَمْ يَمَسَّ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، (م) [١-٦٨] / يُنْطَلُ الطَّهْرُ^(٢).
إِلَّا أَنَّا نَحْوُزُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُصَلِّيَ؛ لِأَنَّ طَهْرَهُ يَقِينٌ، وَمَا تَحَقَّقْنَا
فِي حَقِّ الْبُطْلَانِ، وَحُكْمُ أَحَدُهُمَا لَا يَلْزَمُ الْآخَرَ^(٣).

(١) ينظر: الإبانة [٢٠-أ]، الجمع والفرق (١٤٧/١-١٤٨)، التعليقة (٣٥٣/١)، البيان (١٩١/١)، المجموع (٣٨/٢).

(٢) قال الإمام الجويني: وهذه المسألة أغمض مسائل الخنثى المشكل في مس الفرج.
ينظر: الإبانة [٢٠-ب]، التلخيص (٩٥)، الجمع والفرق (١٤٩/١-١٥٠)، بحر
المذهب (١٨٠/١-١٨١)، البيان (١٩١/١)، المجموع (٣٨/١).

(٣) ينظر: الإبانة [٢٠-ب]، الجمع والفرق (١٥٠/١-١٥١)، الحاوي (١٩٦/١)،
التعليقة (٣٥٣/١)، الوسيط (٤٩١/١)، التهذيب (٣١١/١).

وَصَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي حَقِّ الْخُنَائِي لَا تُتَّصَرُّ، حَتَّى يَقْتَدِيَ أَحَدُهُمَا
بِالْآخَرِ؛ فَيُحْكَمُ بِبُطْلَانِ صَلَاةِ الْمَأْمُومِ^(١).

[١٨٠] ~~م~~ فَرَعُ: الْخُنَائِي إِذَا تَوَضَّأَ، وَمَسَّ ذَكَرَهُ، وَصَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ أَحْدَثَ،
وَتَوَضَّأَ، وَمَسَّ فَرْجَهُ، وَصَلَّى الْعَصْرَ؛ فَيَعْلَمُ يَقِينًا أَنْ إِحْدَى صَلَاتَيْهِ^(٢)
بَاطِلَةٌ، وَلَكِنْ لَا تُوجِبُ عَلَيْهِ إِعَادَةُ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ كُلَّ صَلَاةٍ مُفْرَدَةٌ
بِحُكْمِهَا، فَهُمَا حَادِثَتَانِ^(٣) أَمْضِيَتِ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِنَوْعِ اجْتِهَادٍ^(٤)، وَلَمْ
يَتَحَقَّقْ الْخَطَأُ فِي وَاحِدَةٍ بَعَيْنِهَا^(٥). فَحُكْمُ بِنَفَادِهِمَا؛ كَمَنْ صَلَّى صَلَاتَيْنِ،
إِلَى جِهَتَيْنِ [بِاجْتِهَادَيْنِ] ~~م~~ فِي حَالَةِ اشْتِبَاهِ الْقِبْلَةِ عَلَيْهِ، لَا يُوجِبُ عَلَيْهِ
إِعَادَةُ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا^(٦) كَذَا هَا هُنَا.

(١) ينظر: فتح العزيز (١/١٦٨).

(٢) أي: الظهر أو العصر. والله أعلم.

(٣) أي: صلاتي الظهر أو العصر. والله أعلم.

(٤) الاجتهاد هو: بذل الطاقة من الفقيه في تحصيل حكم شرعي ظني

أو هو: استفراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم مع استفراغ الوسع فيه

ينظر: المحصول (٦/٧)، التقرير والتحجير (٣/٣٨٨).

(٥) وهو ما قطع به القاضي حسين، والإمام الجويني، والبعثي، وغيرهم وصححه

الفوراني، وجمهور الأصحاب. وفيه وجه آخر: أنه تلزمه إعادة الصلاتين لأن إحداها

بغير وضوء ذكره النووي وصححه الروياني. قال النووي: وهو شاذ منفرد بتصححه.

ينظر: الإبانة [٢٠-أ/ب]، الجمع والفرق (١/١٥٠-١٥١)، التعليقة (١/٣٥٣)،

التهذيب (١/٣١١)، المجموع (٢/٣٨).

~~م~~ في (هـ) [بالاجتهاد]، وما أثبتناه من (م).

(٦) إن لم يتعين التي أخطأ فيها.

المَوْضِعُ الثَّالِثُ: فِي بَيَانِ مَا يَلْزَمُ مِنَ الطَّهَّارَةِ عِنْدَ الْإِيْلَاجِ.

وَفِيهِ أَرْبَعُ مَسَائِلٍ:

مسألة:
إيلاج الخنثى
ذكره في
دبر الرجل

[١٨٠:م] إحداهما: خُنْثَى أَوْلَجَ ذَكَرَهُ فِي الْمَوْضِعِ الْمَكْرُوهِ مِنْ رَجُلٍ^(١)، فَعَلِيَهُمَا جَمِيعًا الْوُضُوءُ؛ وَذَلِكَ، لِأَنَّ الْخُنْثَى إِنْ كَانَ رَجُلًا فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِمَا الْغُسْلُ، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً فَقَدْ لَمَسَتْ رَجُلًا فَيَلْزَمُهَا الْوُضُوءُ، وَالرَّجُلُ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ دُبُرِهِ شَيْءٌ، فَيُبْطِلُ طَهْرَهُ فَعُسْلُ أَعْضَاءِ الطَّهَّارَةِ وَاجِبٌ بِالْقَطْعِ، وَمَا زَادَ مَشْكُوكُ فِيهِ، فَأَلْزَمَنَاهُ الْيَقِينَ^(٢).

مسألة:
خنثى أوج
ذكره في
فرج المرأة

[١٨٠:م] الثَّانِيَةُ: خُنْثَى أَوْلَجَ ذَكَرَهُ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ؛ فَالْخُنْثَى لَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ امْرَأَةٌ، وَذَلِكَ عُضْوُ زَائِدٌ. وَعَلَى الْمَرْأَةِ الْوُضُوءُ؛ لِأَنَّ الْخُنْثَى إِنْ كَانَ رَجُلًا، فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ كَانَ امْرَأَةً، فَقَدْ خَرَجَ مِنْ فَرْجِهَا [شَيْءٌ]؛ فَيُبْطِلُ طَهْرَهَا^(٣).

- ينظر: الحاوي (٨١/٢)، نهاية المطلب (١٣٥/١)، الوسيط (٨٣/٢)، المجموع (٣٩/٢)، أسنى المطالب للأنصاري (٥٨/١).
- (١) المراد به: الإيلاج في دبر الرجل، لأنه قال بعدها (فقد خرج من دبره شيء) والله أعلم.
- (٢) ينظر: الحاوي (٢١٢/١)، التعليقة (٣٥٤/١)، التهذيب (٣١١/١)، البيان (٢٣٥/١)، فتح العزيز (١٨١/١).
- (٣) في (هـ) [خارج]، وما أثبتناه من (م).
- (٤) ينظر: الحاوي (٢١٢/١)، البيان (٢٣٦/١)، فتح العزيز (١٨١/١)، المجموع (٣٨/٢)، مغني المحتاج (٦٩/١).

مسألة:
رجل أولج ذكره
في فرج الخنثى

[١٩: ٢] ~~الثالثة:~~ رَجُلٌ أُولِجَ ذَكَرُهُ فِي فَرْجِ خُنْثَى، لَا شَيْءَ عَلَى / (م) [٦٨-ب] /
وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لَاحْتِمَالِ أَنَّ الْخُنْثَى رَجُلٌ وَذَلِكَ شَقٌّ زَائِدٌ لَيْسَ بِفَرْجٍ ^(١).

مسألة:
إيلاج الخنثى
في الخنثى

[١٩: ٢] ~~الرابعة:~~ خُنْثَيَانِ أُولِجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ذَكَرُهُ فِي فَرْجِ صَاحِبِهِ لَا شَيْءَ
عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ لَاحْتِمَالِ أَنَّهُمَا رَجُلَانِ، وَالْفَرْجُ شَقٌّ زَائِدٌ.
فَأَمَّا إِنْ أُولِجَ أَحَدُهُمَا فِي فَرْجِ صَاحِبِهِ، وَصَاحِبُهُ أُولِجَ فِي دُبُرِ الْأَوَّلِ،
فَقَدْ بَطُلَ طَهْرُهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا إِنْ كَانَا رَجُلَيْنِ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ بِالْإِيلاجِ فِي
الدُّبُرِ؛ / (هـ) [٤٥-أ] / وَإِنْ كَانَا امْرَأَتَيْنِ فَقَدْ خَرَجَ مِنْ دُبُرِ أَحَدِهِمَا ^(٢) شَيْءٌ،
فَبَطُلَ طَهْرُهُ، وَالْآخَرُ خَرَجَ مِنْ فَرْجِهِ شَيْءٌ فَبَطُلَ طَهْرُهُ؛ وَإِنْ كَانَ
أَحَدُهُمَا ذَكَرًا، وَالْآخَرُ أُنْثَى فَقَدْ لَمَسَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ، فَيَبْطُلُ
طَهْرُهُ ^(٣).

فرع:
إن ثبت الحكم
بخلاف ما سبق
وقد صلى هل
يلزمه الإعادة؟

[١٩: ٢] ~~فرع:~~ كُلُّ مَوْضِعٍ أَبْحَنَّا لِلْخُنْثَى أَنْ يُصَلِّيَ بُنَاءً عَلَى الْيَقِينِ؛ فَإِذَا تَبَيَّنَ
الْحَالُ بِخِلَافِ مَا تُوهَمُنَا، هَلْ يَلْزَمُهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ أَمْ لَا؟

(١) أي: ليس عليه وضوء ولا غسل.

ينظر: الحاوي (٢١٢/١)، البيان (٢٣٥/١)، فتح العزيز (١٨٠/١)، الإقناع للشريبي (٦٥/١).

(٢) الضمير عائد على الخنثيين. والله أعلم.

(٣) ينظر: التعليقة (٣٥٥/١)، التهذيب (٣١٢/١)، البيان (٢٣٧/١)، المجموع (٣٨/٢)، حواشي الشرواني (٢٦٧/١).

مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ فِيهِ قَوْلَانِ^(١): كَمَا لَوْ اجْتَهَدَ فِي الْقِبْلَةِ فَأَخْطَأَ^(٢).
وَالصَّحِيحُ: وَجُوبُ الإِعَادَةِ؛ كَرَجُلٍ ظَنَّ أَنَّهُ مُتَطَهِّرٌ فَبَانَ مُحْدِثًا
بَعْدَمَا صَلَّى عَلَيْهِ الإِعَادَةُ^(٣).

* * * *

^(١) والصحيح أن فيه طريقين؛ أحدهما: أنه على وجهين، بناء على القولين فيمن صلى إلى جهة أو جهات ثم تيقن الخطأ. وبه قطع القاضي حسين. والثاني: تلزمه الإعادة بلا خلاف، وهو الذي صححه المصنف والشاشي وقطع به البغوي. واختاره النووي. ينظر: التعليقة (٣٥٢/١)، التهذيب (٣١١/١)، المجموع (٣٧/٢)، أسنى المطالب للأنصاري (٦٥/١).

^(٢) وصورة المسألة كما ذكرها المزني: رجل اجتهد في القبلة فأداه اجتهداه إلى أنهما في الشرق فاستقبلها، وصلى إليها ثم بان له الخطأ في جهته ففي وجوب الإعادة قولان: أحدهما: وهو القديم، وفي كتاب الصيام من "الأم": أنه لا إعادة عليه. الثاني: في كتاب الصلاة من "الأم": أن الإعادة عليه واجبة.

ينظر: الأم (كتاب الصلاة) (٩٣/١)، و(كتاب الصوم) (١٠١/٢)، مختصر المزني (٧٨/١)، الحاوي (٨٠/٢)، التنبيه (٢٩)، حلية العلماء (٦٢/٢)، نهاية المحتاج (٤٤٧/١).

^(٣) ينظر: الحاوي (٢٣٨/٢)، فتح العزيز (٩٢/٢)، المجموع (٨٢/٤)، حواشي الشرواني (١٤٢/١).

الفصل السادس في مسائل منفردة من مسائل

الإختصاص

وفيه ست مسائل:

[١٩٠ م] إِيْحَادَهَا: الْخَارِجُ مِنْ غَيْرِ السَّيْلَيْنِ مِثْلُ الدَّمِ الْخَارِجِ مِنْ
الْفَصْدِ^(١)، وَالْحِجَامَةِ^(٢)، وَمِثْلُ الْقَيْءِ لَا يُوجِبُ بَطْلَانَ الطَّهَارَةِ عِنْدَنَا^(٣).
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: كُلُّ نَجَسٍ سَائِلٍ يَخْرُجُ مِنَ الْبَاطِنِ إِلَى الظَّاهِرِ
يُبْطِلُ الْوُضُوءَ.^(٤) فَيَتَعَلَّقُ بَطْلَانُ الطَّهْرِ بِالْفَصْدِ، وَالْحِجَامَةِ.

مسألة:
الخارج
من
غير
السيطين

(١) الْفَصْدُ وَالْفَصَادُ: هُوَ شَقُّ الْعُرْوِ، وَخُرُوجُ الدَّمِ مِنْهَا.

ينظر مادة (فصد) في: العين (١٠٢/٧)، تهذيب اللغة (١٠٤/١٢)، تاج العروس (٤٩٨/٨).

(٢) الْحِجَامَةُ: مِنْ حَجَمَةِ الْحَاجِمِ حَجَمًا، مِنْ بَابِ (قَتَلَ) شَرْطُهُ. وَهُوَ حَجَّامٌ أَيْضًا مُبَالَغَةً،
وَاسْمُ الصَّنَاعَةِ حِجَامَةٌ. مَادَّةُ (حَجَمَ) الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (١٢٣/١).

وَسُمِّيَ الْحَجَّامُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَمَصُّ الْجَرَحَ، وَفِعْلُ الْمَصِّ وَاحْتِرَافُهُ يُسَمَّى الْحِجَامَةَ.

ينظر: الموسوعة الفقهية (٦٨/٢)، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٧٤/١).

(٣) ينظر: الإبانة [١٨-ب]، الأم (١٤/١)، مختصر المزني (١٩/١-٢٠)، الحاوي (٢٠٠/١)، التعليقة (٣٥٤/١).

(٤) ينظر: موسوعة القواعد الفقهية (٢١٠/٥).

فَأَمَّا الْقَيِّءُ فَإِنْ كَانَ [مَلًى] الْفَمُ يُطِيلُ الْوُضُوءَ، وَإِنْ كَانَ دُونَ مَلًى الْفَمِ لَا يُطِيلُ^(٣).

وَدَلِيلُنَا: مَا رَوَى أَنَسٌ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ((اِحْتَجَمَ فَلَمْ يَزِدْ عَلَى أَنْ غَسَلَ أَثَرَ الْمَحَاجِمِ، وَصَلَّى))^(٣).

❖ في (هـ) [ملاً]، وما أثبتناه من (م).

^(٣) ينظر: كتاب الحجة (٦٦/١)، مختصر القدوري (٤١/١)، فتح القدير (٤٢/١) -

(٤٣)، الفتاوى الهندية (١٠-١١)، مجمع الأنهر (١٧-١٨).

واختلفوا في حد ملئ الفم، فقيل: أنه مالا يمكن إمساكه إلا بكلفة. وقيل: أنه ما لا يقدر على إمساكه. وقيل: إن منعه من الكلام كان ملئ الفم.

ينظر: تحفة الفقهاء (٢٩/١)، البحر الرائق (٨١/١)، حاشية ابن عابدين (٢٣٨/١)

وذهب المالكية إلى أنه لا وضوء فيه. ينظر: المدونة (١٨-١٩)، الذخيرة

(٢٣٦/١)، التفریع (٤٧/١)، عيون المجالس (١٤٦/١).

ولأحمد ثلاث روايات؛ الأولى: لا ينقض إلا الكثير أما اليسير، فلا. والثانية: لا ينقض مطلقاً. والثالثة: أن اليسير كالكثير ينقض الطهر بخروجه.

ينظر: المغني (٢٠٩/١)، الشرح الكبير (٢١٠-٢١١)، شرح الزركشي

(١٢٠/١)، المبدع (١٣٢/١).

^(٣) أخرجه الدارقطني في السنن (١٥١/١) كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج

من البدن كالرعاف، والقيء، والحجامة، ونحوها، حديث رقم (٢). والبيهقي في

الكبرى (١٤١/١) كتاب الطهارة، باب ترك الوضوء من خروج الدم من غير مخرج

الحدث، حديث رقم (٦٤٩) قال ابن حجر: في إسناده صالح بن مقاتل، وهو

ضعيف. وذكره النووي في "الخلاصة" في فصل الضعيف

ينظر: خلاصة الأحكام (١٤٣-١٤٤)، التلخيص الحبير (١١٤/١).

مسألة:
الوضوء مما
مسه النار

[م: ١٩] الثانية: أَكَلُ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ لَا يُوجِبُ بَطْلَانُ الطَّهَارَةِ^(١).

[وَقَالَ أَحْمَدُ^(٢) وَالزُّهْرِيُّ^(٣) - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -: يَنْتَقِضُ.]

وَدَلِيلُنَا: مَا رُوِيَ ((أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ))^(٥).

^(١) ينظر: الإبانة [٢٠-ب]، الأم (١٧/١)، مختصر المزني (٢٠/١)، التعليقة (٣٥٧/١)، المهذب (٣١٣/١)، التهذيب (٢٣/١).

^(٢) نقل المصنف عن أحمد فيه نظر - والله أعلم -؛ إذ لم أفق على النقض - في كتب الحنابلة - من أكل ما مسَّتْ النَّارُ، إِلَّا لَحْمَ الْجَزُورِ. ففي "المغني" (٢١٦/١) مسألة رقم (٢٦٧): وما عدا لحم الجزور من الأطعمة لا وضوء فيه سواء مسته النار أو لم تمسه هذا قول أكثر أهل العلم ... ولا نعلم اليوم فيه خلافا. وفي "الشرح الكبير" (٢٢٥/١): ولا ينقض الوضوء بما سوى لحم الجزور من الأطعمة ... ولا نعلم اليوم فيه خلافا. وفي "المبدع" (١٧٠/١): وعلم منه أن لا وضوء من غيره سواء مسته النار أو لا، وهو قول أكثر العلماء. وفي "شرح منتهى الإرادات" (٧٤/١): أنه لا نقض بنحو كذب ... ولا بأكل ما مسته النار. وفي "الروض المربع" (٧١): ولا نقض بغير ما مرَّ كالقذف ... وأكل ما مست النار غير لحم الإبل، ولا يسن الوضوء منهما. ^(٣) ينظر قول الزهري في: الاستذكار (١٧٧/١)، المغني (٢١٦/١)، المجموع (٤٩/٢)، الشرح الكبير (٢٢٥/١).

❖ في (م) [وَقَالَ ... يُوجِبُ بَطْلَانُ الطَّهَارَةِ] وما بين المعقوفين مثبت به من الطرة في (هـ).

^(٥) الحديث عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ((إِنَّ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرَكَ الْوُضُوءَ مِمَّا مَسَّتْ النَّارُ)). أخرجه أبو داود (٤٩/١) كتاب الطهارة، باب في ترك الوضوء مما مسَّتْ النَّارُ، حديث رقم (١٩٢). والترمذي (١١٩/١) كتاب الطهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء مما غيّرت النار، حديث رقم (٨٠). والنسائي (١٠٨/١) كتاب

مسألة:
أكل لحم الجزور
هل يفض
الوضوء؟

[١٩٨] **الثالثة: أَكَلَ لَحْمَ الْجَزُورِ^(١) هَلْ يُوجِبُ بَطْلَانُ الطَّهْرِ أَمْ لَا؟**
[فيه قولان] **أ:** أَحَدُهُمَا: وَهُوَ قَوْلُهُ الْقَدِيمُ^(٢) - وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ - : أَنَّهُ
يُنْطَلُ الْوُضُوءُ^(٣)؛ لِمَا رُوِيَ ((أَنَّ قَوْمًا قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَتَنَوَّضُ مِنْ
لَحْمِ الْجَزُورِ؟ فَقَالَ ﷺ: نَعَمْ))^(٤).

الطهارة، باب ترك الوضوء مما غيرت النار، حديث رقم (١٨٥). قال النووي:
أخرجه أبو داود والنسائي وغيرهما بأسانيد صحيحة. وقال الألباني: حسن صحيح.
ينظر: خلاصة الأحكام (١٤٤/١)، صحيح وضعيف سنن الترمذي (٨٠/١).
^(١) الجزور هي: الإبل، ويقع على الذكر، والأنثى، ولحم جزور، أي لحم الإبل.
ينظر مادة (جزر) في: المصباح المنير (٩٨/١)، تاج العروس (٤١٦/١٠).
~~ما بين المعقوفين مثبتة في المتن في (هـ) ومن الطرة في (م).~~
^(٢) حكاه ابن القاص والفوراني عن الشافعي - رحمه الله - قولاً قديماً. وقال الشيرازي:
ليس بمشهور. وقال النووي: وهو ضعيف عند الأصحاب ولكنه قوي من حيث
الدليل، وهو الذي اعتقد رجحانه
ينظر: الإبانة [٢٠-ب]، التلخيص (٩٣)، المهذب (٢٣/١)، حلية العلماء
(١٥٤/١)، المجموع (٤٨/٢).
^(٣) مذهب الحنابلة أن من أكل لحم الجزور عليه الوضوء نيئاً كان أو مطبوخاً.
ينظر: المغني (٢١١/١)، الشرح الكبير (٢٢٢/١)، شرح الزركشي (١٢٢/١)،
المبدع (١٤١/١)، الإنصاف (٢١٦/١).
وذهب الحنفية والمالكية أن من أكل لحم جزور فلا وضوء عليه.
ينظر: المدونة (٤/١)، عيون المجالس (١٥١/١)، الذخيرة (٢٣٥/١)، مواهب الجليل
(٣٢/١)، بدائع الصنائع (٣٢/١).
^(٤) أخرجه مسلم (٢٧٥/١) كتاب الحيض، باب الوضوء من لحوم الإبل، حديث رقم
(٩٧).

وَالْقَوْلُ الثَّانِي: وَهُوَ الصَّحِيحُ أَنَّ الطَّهَارَةَ لَا تُبْطِلُ^(١)، لِمَا رُوِيَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: ((الْوُضُوءُ مِمَّا خَرَجَ))^(٢). وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا أَنْ أَكَلَ سَائِرَ اللَّحُومِ لَا يُبْطِلُ الْوُضُوءَ، فَكَذَا لَحْمُ الْجَمَلِ. وَأَمَّا الْخَبَرُ^(٣) فَالْمُرَادُ بِالْوُضُوءِ: غَسْلُ الْقَدَمِ، وَالْيَدِ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ وَضُوءًا.

رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ((الْوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ يَنْفِي الْفَقْرَ))^(٤) وَأَرَادَ بِهِ غَسْلَ الْيَدِ^(٥).

[١٩٤:م] الرَّابِعَةُ: الْقَهْقَهَةُ^(٦) عِنْدَنَا لَا تُوجِبُ بَطْلَانَ الطَّهْرِ بِحَالٍ مِنْ

مسألة:
القَهْقَهَةُ لَا
تَنْفِضُ الْوُضُوءَ

^(١) ينظر: الحاوي (٢٠٦/١)، بحر المذهب (١٨٧/١)، البيان (١٩٥/١)، المجموع (٤٨/٢)، حاشية البحريني (٢٩٥/١).

^(٢) تقدم تخريجه ص (٤٢٢).

^(٣) ((أَنْ قَوْمًا قَالُوا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنْتَوَضُّأُ مِنْ لَحْمِ الْجَزُورِ، فَقَالَ ﷺ: نَعَمْ))

^(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١٦٤/٧) حديث رقم (٧١٦٦). عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ ((الْوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعَامِ، وَبَعْدَهُ يَنْفِي الْفَقْرَ، وَهُوَ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ)). قال الهيثمي: وفيه همش بن سعيد - أحد رواة - وهو متروك. وضعف الحديث العراقي في "المغني". وقال الألباني: موضوع.

ينظر: المغني عن حمل الأسفار (٣٤٧/١)، مجمع الزوائد (٢٣/٥-٢٤)، صحيح وضعيف الجامع الصغير (١٤٣٢/١).

^(٥) ينظر: شرح الزرقاني (١٢٦/١)، عون المعبود (١٦٧/١٠).

^(٦) الْقَهْقَهَةُ: مَا يَكُونُ مَسْمُوعًا لَهُ وَلِجِرَانِهِ، وَالضَّحِكُ مَا يَكُونُ مَسْمُوعًا لَهُ دُونَ جِرَانِهِ.

وَقِيلَ الْقَهْقَهَةُ: هِيَ أَنْ تَبْدُو تَوَاجِدَهُ مَعَ صَوْتٍ. وَالضَّحِكُ بِلا صَوْتٍ.

ينظر: التعريفات (٢٠٣)، الكليات (٥٧٤)، مجمع الأثر (٢٠/١).

الأحوال^(١).

وقال أبو حنيفة - رحمه الله -: القَهْقَهَةُ خَارِجُ الصَّلَاةِ لَا تُبْطِلُ الطَّهَارَةَ، وَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ، يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، دُونَ الطَّهَارَةِ؛ وَإِنْ كَانَ فِي صَلَاةٍ كَامِلَةٍ قَبْلَ أَنْ يَنْعَقِدَ قَدْرُ التَّشْهَدِ يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَالطَّهَارَةَ جَمِيعًا، وَإِنْ كَانَ قَدْ قَعَدَ قَدْرُ التَّشْهَدِ فَقَهْقَهَتُهُ تُتِمُّ الصَّلَاةَ وَتُبْطِلُ طَهْرَهُ^(٢).

ودليلنا: أَنَّ مَا لَا يُبْطِلُ الطَّهَارَةَ خَارِجَ الصَّلَاةِ، لَا يُبْطِلُهَا فِي الصَّلَاةِ، كَالْكَلَامِ وَالْأَكْلِ^(٣).

^(١) ينظر: الإبانة [٢٠-ب]، الأم (١٨/١)، مختصر المزني (٢٠/١)، الحاوي (٢٠٣/١)، التعليقة (٣٥٦/١).

^(٢) وإنما خص صلاة الجنائز، لأنه ليس فيها ركوع، وسجود. وأما فساد الصلاة بها، فإن وجدت قبل الفراغ من الأركان تفسد، وإن وجدت بعد الفراغ من الأركان لا تفسد.

ينظر: تحفة الفقهاء (٣٩/١)، بدائع الصنائع (٣٢/١)، البحر الرائق (٩٣-٩٥)، الفتاوى الهندية (١٢)، مجمع الأنهر (٢٠/١).

وأما المالكية والحنابلة فقالوا: ليس فيها وضوء، ولا تبطل الوضوء. وفي الصلاة تبطلها دون الوضوء.

ينظر: المدونة (٨-٩)، التفریع (٥١/١)، عيون المجالس (١٤٨/١)، الكافي (١٣)، الذخيرة (٢٣٥/١)، والمغني (٢٠١/١)، العدة (٣٢٣/١)، الشرح الكبير (٢٢٦-٢٢٧)، كشف القناع (١٣٢/١).

^(٣) ينظر: التلخيص (٩٣)، البيان (١٩٦/١)، المجموع (٥٢/١).

مسألة:
الكلام حيث
لا ينفك الوضوء

[م: ١] **الخامسة: الكذب^(١)، والشتم^(٢)، لا يوجبان نقض الطهارة^(٣).**
ومَا رُوِيَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: ((خَمْسٌ تُفْطِرُنَ الصَّائِمَ،
وَتُنْقِضُ الْوُضُوءَ: الْكَذِبُ، وَالْغِيبةُ^(٤)، وَالنَّمِيمَةُ^(٥)، وَالْقِبْلَةُ، وَالْيَمِينُ

(١) الكذب: خلاف الصدق وهو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو به. ويُطلق على الخير
المخالف لما أُخبر عنه ماضياً كان أو مُستقبلاً.
ينظر: تهذيب الاسماء واللغات (٢/٤٠٨).

(٢) الشتم: رمي أعراض الناس بالمعائب، وتلبهم وذكرهم بقبيح القولِ حضراً، أو غيباً.
وقيل: الشتم وصف الغير بما فيه نقص وازدراء.
ينظر: المطلع (١٤٩)، التعريفات (١١٠).

(٣) وكذا كل كلام قبيح، وفاحش. قال الشافعي: لا وضوء من الكلام وإن عظم، ولا في
إيذاء أحدٍ ولا في قذف.

ينظر: الأم (١/١٨)، التهذيب (١/٣١٧)، البيان (١/١٩٧)، المجموع (٢/٥٣).
(٤) الغيبة: ذكر الإنسان أخاه بما يكره، وأن كان فيه؛ فإن ذكره بما ليس فيه فهو البهتان.
وبه قسرها النبي ﷺ في حديث أبي هريرة الذي أخرجه مسلم (٤/٢٠٠١) كتاب البر
والصلة والأدب، باب تحريم الغيبة، حديث رقم (٢٥٨٩).

ينظر: الفائق في غريب الحديث (٣/٨٤)، النهاية في غريب الحديث والأثر
(٢/٣٣١).

(٥) النَمِيمَةُ: نقل الحديث من قومٍ إلى قومٍ، على جهة الإفسادِ والشر. وقد تم الحديث ينمُه
فهو نَمَامٌ. والاسمُ النَمِيمَةُ.

ينظر: غريب الحديث للهروي (١/٣٣٩)، النهاية في غريب الحديث والأثر
(٢/٧٩٨).

الْفَاجِرَةُ^(١))).^(٢) فالمرادُ به: بُطْلَانُ ثَوَابِهِ^(٣).

وَمَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه / (هـ) [٤٥-ب] / أَنَّهُ قَالَ: (لَأَنْ أَتَوَضَّأَ مِنْ
كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَوَضَّأَ مِنَ الطَّعَامِ [الطَّيِّبِ] ~~✗~~)^(٤) والمرادُ به:
غَسْلُ الْفَمِ^(٥)؛ وَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ عِنْدَنَا^(٦).

^(١) اليمين: الْقَسَمُ والجمع: أَيْمَن، وأَيْمَان وهي: تأكيد الأمر أو الحكم بذكر معظم على وجه مخصوص.

واليمين الفاجرة: هي اليمين الغموس وهي اليمين الكاذبة وهي: الحلف على فعل أو ترك ماضٍ كاذباً. وهي: التي يقطع بها الخالف مال غيره، سميت غموس: لأنها تغمس صاحبها في الإثم ثم في النار.

ينظر: طلبه الطلبة (١٦٧)، تحرير التنبيه (٢٧٥)، أنيس الفقهاء (١٧٢).

^(٢) أخرجه السيوطي في الجامع الصغير (٦١٣/١) حديث رقم (٣٩٦٩). وابن الجوزي في الموضوعات (٥٦٠/٢). وقال: كل رجال إسناد مطعون فيهم. وقال الزيلعي: هذا حديث موضوع. وذكره النووي في "المجموع" وقال: إنه حديث باطل لا يحتج به. وقال الألباني: موضوع.

ينظر: المجموع (٥٣/٢)، نصب الراية (٤٨٣/٢)، السلسلة الضعيفة (١٩٩/٤).

^(٣) ينظر: التيسير بشرح الجامع الصغير (٥٢٢/١).

~~✗~~ ما بين المعقوفتين ليست في (م).

^(٤) قول ابن مسعود أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١٢٥/١) كتاب الطهارات، باب في الوضوء من الكلام الخبيث والغيبة حديث رقم (١٤٢٥). وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤٨/٩) في مسند عبد الله بن مسعود، حديث رقم (٩٢٢٤). قال النووي: الأثر مشهور رواه البخاري في كتاب الضعفاء وأشار إلى تضعيفه. المجموع (٥٢/٢).

^(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (٨٥٦/٢).

^(٦) ينظر: حلية العلماء (١٥٥/١)، البيان (١٩٧/١)، بحر المذهب (١٨٥/١).

[١] **السَّادِسَةُ:** الرَّجُلُ إِذَا تَيَقَّنَ الْحَدَثَ (م) [٦٩-ب] / وَشَكَّ^(١) هَلْ تَطَهَّرَ بَعْدَهُ أَمْ لَا؟ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَدَثِ^(٢).

فَأَمَّا إِذَا تَيَقَّنَ الطُّهْرَ، وَشَكَّ هَلْ أَحْدَثَ بَعْدَهُ أَمْ لَا؟ فَلَهُ أَنْ يَبْنِيَ عَلَى الْيَقِينِ، وَلَا يَلْزَمُهُ الْوُضُوءُ.
وَإِنْ وَقَعَ الشَّكُّ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ تَمَمَّهَا، وَإِنْ وَقَعَ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الصَّلَاةِ لَهُ أَنْ يَتَّيَدَّ الصَّلَاةَ^(٣).

قَالَ الْحَسَنُ^(٤) إِنْ وَقَعَ الشَّكُّ [وَهُوَ] فِي الصَّلَاةِ تَمَمَّهَا.

(١) الشَّكُّ: تَرَدُّدُ الذَّهْنِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ عَلَى حَدِّ السَّوَاءِ، أَوْ هُوَ: التَّرَدُّدُ فِي طَرَفِي وَجُودِ الشَّيْءِ وَعَدَمِهِ بِصِفَةِ التَّسَاوِي. وَيُطْلَقُ الْفَقْهَاءُ الشَّكَّ عَلَى: التَّرَدُّدِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ مُسْتَوِيًّا كَانِ أَوْ رَاجِحًا.

ينظر: تحرير التنبيه (٤١)، تهذيب الاسماء واللغات (٢٢٨/٢)، التعريفات (١٦٨).

(٢) ينظر: مختصر المزي (٢٠/١)، الحاوي (٢٠٧/١)، المهذب (٢٣/١)، البيان (١٩٧/١).

(٣) ينظر: الإبانة [٢٠-ب]، التعليقة (٣٥٩/١)، بحر المذهب (١٨٧/١)، التهذيب (٣١٨/١)، المجموع (٢٦١/١).

(٤) هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي؛ أمه خيرة كانت مولاة لأم سلمة - رضي الله عنها - وكان إمام أهل البصرة، وحرر الأمة في زمانه، وأحد الفقهاء الفصحاء مات سنة ١١٠هـ.

ينظر: الوافي بالوفيات (١٩٠/١٢)، تهذيب التهذيب (٢٥٤/١)، الأعلام (٢٢٦/٢) - (٢٢٧).

✽ ما بين المعقوفتين مثبتة من المتن من (هـ) ومن الطرة من (م).

لأن الأصل انعقاد صلاته؛ فلا يمتنع من الإتمام؛ وإن وقع الشك قبل الشروع في الصلاة؛ لا يفتتحها مع الشك في الطهارة^(١).

واستشهد على هذه بمسألة، وهي: إذا وقع الشك للإمام والقوم في بقاء وقت الجمعة. فإن كان في أثناء الصلاة، تممها جمعة، وإن كان قبل الشروع فيها، صلاها ظهراً ولا يتبدى الجمعة^(٢).

ودليلنا: أن الأصل بقاءه على الطهارة، فلا تلزمه الطهارة بالشك^(٣)؛ وصار [كمن] ✖ وجد ماء متغيراً، ولم يعلم سبب تغيره، لا يمتنع من استعماله، وإن كان من الجائز أن يغير الماء نجاسة؛ لأن الأصل [طهارة الماء]^{(٤) (٥) (٦) (٧)}.

ويخالف النائم تلزمه الوضوء، وإن كان الأصل [عدم] ✖ خروج الخارج^(٨) لأن هناك وجد ظاهراً يدل على الحدث، وهو زوال استشعاره

^(١) ينظر قوله في: الإبانة [٢٠-ب]، عيون المجالس (١٥٣/١)، حلية العلماء (١٥٦/١)، المغني (٢٢٦/١)، المجموع (٥٤/٢).

^(٢) ينظر: روضة الطالبين (١١٤/١)، المنهاج (٦١)، حواشي الشرواني (٤٢١/٢)، مغني المحتاج (٢٧٧/١)، إعانة الطالبين (٧٣/٢).

^(٣) ينظر: الحاوي (٢٠٧/١)، فتح العزيز (١٧٠/١)، بحر المذهب (١٨٧/١) ..

✖ في (هـ) [كما لو] وما أثبتناه من (م).

^(٥) ينظر: موسوعة القواعد الفقهية (١٢٢/٢).

^(٦) في (هـ) [بقاء الطهارة للماء] وما أثبتناه من (م).

^(٧) ينظر: التعليقة (٤٨٩/١)، المذهب (٨/١)، الإقناع للشريبي (٢٥/١).

✖ ما بين المعقوفين مثبتة في المتن من (هـ)، ومن الطرة من (م).

^(٨) ينظر: المشور (٢٧٣/٢). وقد تقدم بيان نقض الطهر بالنوم. مسألة رقم [١٤٦].

مَعَ اسْتِرْخَاءِ الْمَفَاصِلِ. وَالْأَصْلُ يُتْرَكُ بِالظَّاهِرِ^(١). كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ
الذِّمَّةِ^(٢)، وَيُتْرَكُ بِقَوْلِ الشَّاهِدِينَ^(٣)، وَبَخْبَرِ الْوَاحِدِ^(٤).
وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْجُمُعَةِ، فَكَانَ الْقَاضِي الْإِمَامُ حُسَيْنٌ^(٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ -
يَقُولُ: مُقْتَضَى الْمَذْهَبِ - عَلَى قَوْلِنَا - : الْجُمُعَةُ ظُهُرٌ مَقْصُورَةٌ^(٦)، أَنَّ لَا
يُتِمُّهَا جُمُعَةٌ بَعْدَ وَقُوعِ الشَّكِّ فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ^(٧).

(١) ينظر: المنشور (٣١١/١).

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر (٧٧/١)، موسوعة القواعد الفقهية (١٠٨/٢).

(٣) الشَّهَادَةُ: مصدر شَهِدَ من الشُّهُودِ بمعنى الحُضُورِ، ومن المُشَاهَدَةِ، وهي: الاطلاع على
الشيء، والشَّهَادَةُ: خبرٌ قاطعٌ، والشَّاهِدُ: حامل الشَّهَادَةِ، ومؤدِّيها؛ لأنه مشاهد لما
غاب عن غيره.

وقبل: الشَّهَادَةُ مأخوذة من الإعلام قال الله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ سورة
آل عمران: من الآية (١٨). أي: أَعْلَمَ وَبَيَّنَّ.

ينظر مادة (شهد) في: الصحاح (٤٣٠/٢)، لسان العرب (٢٢٣/٧)، المصباح المنير
(٣٢٥/١).

وشرعاً الشهادة: الإخبار بحق على غيره بلفظ خاص. أو هي: إخبار عن الشيء بلفظ
خاص.

ينظر: الحاوي (٤/٧)، حواشي الشرواني (٢١١/١٠)، إعانة الطالبين (٢٧٣/٤).

(٤) ينظر: الحاوي (٤٤٧/١١)، الإقناع للشرييني (٤٨٢/٢)، إعانة الطالبين (٢٧٤/٤).

قال الأنصاري: لِأَنَّهُ لَمَّا جُعِلَ مَظْنَةً لِيُخْرُجَ مِنْ غَيْرِ شُعُورٍ بِهِ، أُقِيمَ مَقَامَ الْيَقِينِ؛ كَمَا
أُقِيمَتِ الشَّهَادَةُ الْمُفِيدَةُ لِلظَّنِّ، مَقَامَ الْيَقِينِ فِي شَعْلِ الذِّمَّةِ. أَسْنَى الْمَطَالِبِ (٥٦/١).

(٥) تقدمت ترجمته في قسم الدراسة ص (٨٧).

(٦) الأشباه والنظائر (٢٣١/١).

(٧) التعليقة (١١٠٨-١١٠٩)، المجموع المذهب في قواعد المذهب (٣١٧/١).

لأن الأصل هو الظُّهْر؛ وَإِنَّمَا جَوَزْنَا الاقْتِصَارَ عَلَى رَكَعَتَيْنِ، بِشَرَايِطٍ عَلَى سَبِيلِ الرُّخْصَةِ. فَإِذَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي بَعْضِ شَرَايِطِهَا تَعُودُ إِلَى الْأَصْلِ. ^(١) كَالْمَسَافِرِ ^(٢) إِذَا شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، هَلْ نَوَى الْإِثْمَامَ أَمْ لَا؟ يَلْزَمُهُ الْإِثْمَامُ؛ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْقَصْرُ ^(٣) ^(٤).

عَلَى أَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ^(٥) لَا / (م) / [٧٠-١] تُشَبِّهُ مَسْأَلَةَ الْجُمُعَةِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ ^(١)

^(١) ينظر: نهاية المطلب (١/١٤٠)، بحر المذهب (١/١٨٩).

قال النووي: إذا شكوا في خروج وقتها فإن كانوا لم يدخلوها فيها، لم يجز الدخول فيها باتفاق الأصحاب لأن شرطها الوقت ولم يتحققه، فلا يجوز الدخول مع الشك في الشرط. وإن دخلوا فيها في وقتها ثم شكوا قبل السلام في خروج الوقت فوجهان؛ الصحيح، وبه قطع الشيرازي والماوردي والحاملي والبندنيجي وابن الصباغ والجمهور، يتمونها جمعة، والثاني: يتمونها ظهراً، حكاه البغوي وصاحب العدة وآخرون للشك في شروطها. المجموع (٤/٢٦٤).

^(٢) المسافر هو: من خرج من عمارة موضع إقامته، قاصداً مسيرة ثلاثة أيام، ولياليها، بالسير الوسط، مع الاستراحات المعتادة. قواعد الفقه (١/٤٨١).

^(٣) الْقَصْرُ وَالتَّقْصِيرُ: وهو ردُّ الرُّبَاعِيَّةِ إِلَى رَكَعَتَيْنِ، يُقَالُ: قَصَرَ الْمَسَافِرُ الصَّلَاةَ، وَقَصَّرَهَا، بِتَخْفِيفِ الصَّادِ وَتَشْدِيدِهَا. تَذْيِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ (٢/٣٨٤).

قال القاضي حسين: حقيقة القصر تشطير عدد ركعات الصلاة إلى أقل ما لها أصل في الفريضة. التعليقة (٢/١١١٠).

^(٤) ينظر: الحاوي (٢/٣٧٨)، التعليقة (٢/١١١٠) المهذب (١/١٠٣)، الوسيط (٢/٢٥٤)، المجموع (٤/٢٩٣)، كفاية الأخيار (١/١٣٨).

^(٥) أي: مسألة الشك في الطهارة، إذا تيقن الطهر، وشك هل أحدث بعده أم لا؟ والله أعلم.

إِذَا كَانَ عِنْدَ الشُّرُوعِ فِيهَا شَكًّا فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ؛ فَهَذَا الْمَشْكُوكُ يَصِيرُ يَقِينًا فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ، [لَا مُحَالَةً؛ فَلَمْ يَكُنْ لافْتِتَاحِهَا مَعْنَى^(١)].
فَأَمَّا إِذَا شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ [﴿ هَلْ خَرَجَ الْوَقْتُ أَمْ لَا؟ ۚ فَالْمَشْكُوكُ فِيهِ لَا يَصِيرُ يَقِينًا بِمُضِيِّ الزَّمَانِ فَيَتِمُّهَا^(٢)﴾].
فَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا^(٣): فَمَشْكُوكَةٌ^(٤) لَا تَصِيرُ يَقِينًا بِمُضِيِّ الزَّمَانِ؛ سَوَاءً شَكَّ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهَا.
إِلَّا أَنْ مُقْتَضَى هَذَا الْمَعْنَى، أَنْ يُقَالَ: إِذَا وَقَعَ الشَّكُّ فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ، وَهُوَ بَعْدُ فِي أَوَّلِ الصَّلَاةِ، أَنْ لَا يُتِمَّهَا جُمُعَةً؛ لِأَنَّ الْمَشْكُوكَ يَصِيرُ يَقِينًا فِي آخِرِ الصَّلَاةِ، وَتَكُونُ صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ: فِيمَا لَوْ شَكَّ فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ وَهُوَ فِي آخِرِ الصَّلَاةِ^(٥).

(١) أي: مسألة الجمعة، إذا شَكَّ فِي بَقَاءِ الْوَقْتِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) لِأَنَّ شَرْطَهَا الْوَقْتُ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ، فَلَا يَجُوزُ الدَّخُولُ مَعَ الشَّكِّ فِي الشَّرْطِ.

يَنْظُرُ: الْمُجْمُوعُ (٢٦٤/٤)، الْمُجْمُوعُ الْمَذْهَبُ فِي قَوَاعِدِ الْمَذْهَبِ (٣١٧/١).

﴿ مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مُثَبِّتٌ فِي الْمَنْ مِنْ (م) وَفِي الطَّرَةِ مِنْ (هـ) ﴾.

(٤) أي: يَتِمُّهَا جُمُعَةً. يَنْظُرُ: الْمَنْثُورُ (٣٣٠/١).

(٥) أي: مَسْأَلَةُ الشَّكِّ فِي الطَّهَارَةِ، إِذَا تَيَقَّنَ الطَّهَرَ، وَشَكَّ هَلْ أَحْدَثَ بَعْدَهُ أَمْ لَا؟ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٦) أي: الْخَدَثُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ.

(٧) قَالَ النَّوَوِيُّ: إِنْ دَخَلُوا فِيهَا فِي وَقْتِهَا ثُمَّ شَكُّوا قَبْلَ السَّلَامِ فِي خُرُوجِ الْوَقْتِ فَوَجْهَانِ؛ الصَّحِيحُ، وَبِهِ قَطَعَ الشَّيْخُ الرَّازِيُّ وَالْمَاوَرِدِيُّ وَالْحَامِلِيُّ وَالْبَنْدَنِجِيُّ وَابْنُ الصَّبَّاحِ وَالْجُمْهُورُ، يَتِمُّونَهَا جُمُعَةً، وَالثَّانِي: يَتِمُّونَهَا ظَهْرًا، حَكَاهُ الْبَغَوِيُّ وَصَاحِبُ الْعُدَّةِ وَآخَرُونَ لِلشَّكِّ فِي شَرْطِهَا. الْمُجْمُوعُ (٢٦٤/٤).

فُرُوعٌ ثَلَاثَةٌ:

[م: ١] أَحَدُهَا: رَجُلٌ شَكَّ فِي أَتْنَاءِ [الطَّهَارَةِ] * هَلْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ أَعْضَاءِ الطَّهَارَةِ لَمْ يَسْتَعْمِلْ فِيهِ الْمَاءَ أَمْ لَا؟ فَإِنَّا نَأْمُرُهُ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْيَقِينِ ^(١).
فَأَمَّا إِذَا وَقَعَ الشَّكُّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الطَّهَارَةِ ^(٢) فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ: حُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ السَّلَامِ، هَلْ تَرَكَ رُكْنًا مِنَ الصَّلَاةِ أَمْ لَا؟ ^(٣) وَسَنَذْكُرُهُ ^(٤).

فرع:
إذا شك في غسل شيء من أعضاء الطهارة

* في (هـ) [الصلاة] والصحيح ما أثبتناه من (م)؛ لأنه قال بعدها فأما لو شك بعد الفراغ من الطهارة....، ثم إنه قاس المسألة على الشك في الصلاة. والله أعلم.
^(٢) وهو أنه لم يغسله، لأن الأصل عدم غسله، وبناء على القاعدة الفقهية: اليقين لا يزول بالشك.

ينظر: بحر المذهب (١٢٣/١)، المجموع (٢٦١/١)، كفاية الأختيار (٤١/١)، مغني المحتاج (٢٤٥/١).

^(٣) حكى الأصحاب فيه وجهين؛ الأول: وجوب غسله؛ لأن الأصل عدم غسله، فيستأنف الوضوء ويغسل العضو في محله. ورجحه الروياني وصاحب العدة. قال النووي: وهو احتمال لابن الصباغ.
والثاني: لا شيء عليه كالصلاة، وهو الذي قطع به الشيخ أبو حامد وجمهور الأصحاب وصححه النووي وغيره.

ينظر: المرجع السابق.

^(٤) المذهب أنه لا يؤثر في صحة الصلاة ولا يلزمه شيء؛ لأن الظاهر مضيها على الصحة.
ينظر: حلية العلماء (٢٨/٢)، المهذب (٩٠/١)، المجموع (٢٦١/١)، مغني المحتاج (٢١٠/١)، حاشيتا قليوبي وعميرة (٢٣١/١).

^(٥) لو سلم ثم شك هل ترك بعض الركعات أم لا؟ ففي المسألة قولان: أحدهما وهو قوله في القديم - أن الأصل مضي الصلاة على السلامة، فلا شيء عليه. والقول الثاني -

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَلْزِمُهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْيَقِينِ؛ وَغَسَلَ الْمَوْضِعَ الْمَشْكُوكَ فِيهِ، وَإِتْمَامَ الطَّهَارَةِ.

والفرقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ: / (هـ) [٤٦-أ] أَنْ بَعْدَ الْفَرَاحِ مِنَ الصَّلَاةِ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْمُتَلَبِّسِ بِالصَّلَاةِ، بِدَلِيلٍ: أَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ بُطْلَانُ صَلَاتِهِ بِالْخَلَلِ، وَبِالْأَفْعَالِ الْمُضَادَّةِ لِلصَّلَاةِ. وَبَعْدَ الْفَرَاحِ مِنَ الطَّهَارَةِ، لَهُ حُكْمُ الْمُتَلَبِّسِ بِالطَّهَارَةِ. بِدَلِيلٍ: أَنَّ طَهْرَهُ يَبْطُلُ بِالْحَدَثِ، وَإِذَا كَانَ مُتَطَهِّرًا [...] ✱ فَصَارَ كَمَا لَوْ شَكَّ بَعْدَ الْفَرَاحِ. (٣)

فروع:
رجل عرف
لنفسه حدثاً
وطهراً ولم
يعلم السابق

الثَّانِي: رَجُلٌ عَرَفَ لِنَفْسِهِ بَعْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ حَدَثًا، وَطَهْرًا، وَلَمْ يَدْرِ أَيُّهُمَا السَّابِقُ؟

فَنَقُولُ لَهُ: قَدَّمَ وَهَمَكَ عَلَيْهِمَا حَتَّى تَتَذَكَّرَ إِيش (٣) كَانَ حَالُكَ / (م) [٧٠-ب] قَبْلَ الزَّوَالِ.

وهو قوله في الجديد -: يلزمه إتمام الصلاة. ووجهه: أن الأصل اشتغال ذمته بالصلاة فلا يسقط الفرض عنه إلا بيقين. تتممة الإبانة الجزء الثاني [٥-أ].

✱ ما بين المعقوفين بياض في الأصول (م) و(هـ). -

(٣) ينظر: بحر المذهب (١/١٢٤).

(٣) إيش بفتح الهمزة، وسكون الياء وكسر الشين المعجمة، وهي كلمة استفهام. وأصلها أي شيء خُفِفتِ الياء وحُذِفَتِ الهمزة وجُعِلَا كلمة واحدة تخفيفاً على اللسان لكثرة استعمالها وورودها، ولعلم المخاطب بمعناه حتى غدت أفصح من أصلها المتروك. وفي الحديث حين جَمَعَ النَّبِيُّ ﷺ الْأَنْصَارَ يَوْمَ حُنَيْنٍ ((...)) فَالتَفَتَ عَنْ يَمِينِهِ فَقَالَ: أَيُّ مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ، قَالُوا لَنَبِيِّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إيش نحنُ معك...)) الحديث أخرجه أحمد في المسند (٢٧٩/٣) رقم (١٤٠٠٨). وفي سنن البيهقي عن الوابلي، قال سألت ابن عمر عن

فَإِنْ قَالَ: لَا أَتَذَكَّرُ حَالِي قَبْلَهُمَا؛ فَلَا يُبَيِّحُ لَهُ [أَنْ يُصَلِّيَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
لأَحَدٍ الاحْتِمَالَيْنِ مِزْيَةً عَلَى الْآخَرِ. وَالْأَصْلُ فِي النَّاسِي الْحَدَثُ، فَلَا يَصِحُّ
لَهُ] ❖ الصَّلَاةُ بِالشَّكِّ^(٢).

فَإِمَّا إِذَا تَذَكَّرَ حَالَهُ قَبْلَهُمَا؛ اخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ^(٣):
فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُرَاعَى الْأَصْلُ السَّابِقُ^(٤).

الماعون. قال: إيش يقولون فيها... (١٨٤/٤). وشواهدنا في كتب الفقه والحديث
والتفسير واللغة وغيرها أكثر من أن تحصى.

ينظر: فتح الباري (٦١/٨)، المزهري في علوم اللغة والأدب (١٦٥/١)، بدائع الفوائد
(٤٣/١)، عون المعبود (١٥٣/١).

❖ ما بين المعقوفتين ليست في (م).

^(٢) لأنه طهر مشكوك فيه. وقد سبق بيانه.

^(٣) اختلف الأصحاب في الوجوه المحكية: فحكى الغزالي وجهين: وذكر الرافعي والعمري
ثلاثة أوجه. وزاد النووي وجهاً رابعاً: أنه يعمل بغلبة الظن.

ينظر: الوسيط (٤٩٥-٤٩٦)، حلية العلماء (١٥٦/١)، فتح العزيز (١٦٩/١)، البيان
(١٩٨/١)، الروضة (١٨٨/١).

^(٤) بناء على ما إذا تعارض عارضان يرجع إلى الأصل المتقدم. بحر المذهب (١٨٨/١).

وهذا هو الوجه الأول، حكاه جماعات من الخراسانيين، وحكاه الدارمي وغيره عن ابن
المرزبان. قال الدارمي وغيره - ورجع عنه ابن المرزبان إلى قول ابن القاص - الذي
سيأتي - حين بلغه. وحكاه إمام الحرمين عن الصيدلاني وغلطه. قال النووي: وهذا
الوجه غلط لا شك فيه لأننا علمنا بطلان ما قبلها قطعاً فكيف نحكم ببقائه ونعمل
بمقتضاه.

ينظر: نهاية المطلب (١٤١/١)، بحر المذهب (١٨٨/١)، حلية العلماء (١٥٦/١)،
البيان (١٥٦/١)، المجموع (٥٥/٢).

فَإِنْ [قَالَ: كُنْتُ] * قَبْلَ الزَّوَالِ مُحْدِثًا. قُلْنَا: أَنْتَ الْآنَ مُحْدِثٌ. وَإِنْ
قَالَ: كُنْتُ مُتَطَهِّرًا. قُلْنَا: لَهُ أَنْتَ الْآنَ مُتَطَهِّرًا. [وَيُحْكَمُ بِسُقُوطِ] *
الْحَدَثِ وَالطُّهْرِ الْمَوْجُودَيْنِ بَعْدَ الزَّوَالِ، لِتَسَاوِيِ الْإِحْتِمَالَيْنِ.
وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَثْبُتُ فِي حَقِّهِ حُكْمٌ ضِدَّ تِلْكَ الْحَالَةِ^(٣).

فَإِنْ قَالَ: كُنْتُ قَبْلَ الزَّوَالِ مُحْدِثًا. قُلْنَا: أَنْتَ الْآنَ مُتَطَهِّرٌ. لَأَنَّا نَحَقِّقُنَا
زَوَالَ ذَلِكَ الْحَدَثِ بِالطُّهْرِ الْمَوْجُودِ بَعْدَ الْحَدَثِ الْمَوْجُودِ. فَمِنْ الْجَائِزِ أَنَّهُ^(٤)
كَانَ قَبْلَ الطُّهْرِ إِذْ الْحَدَثُ قَدْ يَتَوَالَى، وَمِنْ الْجَائِزِ أَنَّهُ كَانَ بَعْدَهُ فَلَا يُنْطَلُ
طُهُرٌ نَحَقِّقُنَاهُ بِحَدَثٍ مَوْهُومٍ^(٥).

وَإِنْ قَالَ: كُنْتُ قَبْلَ الزَّوَالِ مُتَطَهِّرًا. قُلْنَا: أَنْتَ الْآنَ مُحْدِثٌ؛ لَأَنَّا
نَحَقِّقُنَا بُطْلَانَ تِلْكَ الطَّهَارَةِ بِالْحَدَثِ الْمَوْجُودِ بَعْدَ الزَّوَالِ؛ وَالطُّهْرُ الْمَوْجُودُ
بَعْدَ الزَّوَالِ، يُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْحَدَثِ. فَإِنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُحَدِّدُ الطَّهَارَةَ

* في (هـ) [كان] وما أثبتناه من (م).

* في (هـ) [يسقط] وما أثبتناه من (م).

^(٣) وهو قول ابن القاص، وبه قطع الفوراني والقاضي حسين، والشيرازي، والبيهقي،
وصححه إمام الحرمين، والغزالي، والنووي، وجمهور الأصحاب.

ينظر: الإبانة [٢٠-ب]، التلخيص (١٢٦)، التعليقة (٣٦٠/١-٣٦١)، المذهب

(٢٣/١)، نهاية المطلب (١٤١/١)، الوسيط (٤٩٥/١-٤٩٦)، بحر المذهب

(١٨٨/١)، التهذيب (٣١٨/١)، المجموع (٥٥/٢).

^(٤) أي: الحدث.

^(٥) بناء على القاعدة: لا يبنى الحكم على الموهوم. موسوعة القواعد الفقهية (١٠٦٠/٨)

مَعَ كَوْنِهِ مُتَطَهِّراً. وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَعْدَ الْحَدَثِ؛ فَلَا يَرْفَعُ حُكْمًا نَحَقَّقْنَاهُ
بِالشَّكِّ. ^(١)

إِلَّا أَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ: فَيَمْنُ لَهُ عَادَةٌ بِتَجْدِيدِ الْوُضُوءِ؛ فَأَمَّا مَنْ يَعْلَمُ
عَادَتَهُ أَنَّهُ لَا يُجَدِّدُ الطَّهَارَةَ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَتَطَهَّرْ إِلَّا بَعْدَ الْحَدَثِ، فَتُبَاحُ
لَهُ الصَّلَاةُ. ^(٢)

وَاسْتَشْهَدَ أَصْحَابُنَا - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ^(٣) فَقَالُوا: لَوْ
عَلِمْنَا عَلَى عَمْرٍو لَزَيْدٍ أَلْفَ دَرَاهِمَ فَأَقَامَ عَمْرٍو بَيْنَهُ عَلَى الْأَدَاءِ، أَوْ الْإِبْرَاءِ.
فَجَاءَ زَيْدٌ بِشَاهِدَيْنِ، يَشْهَدَانِ أَنَّ عَمْرًا أَقْرَأَ لَهُ بِأَلْفٍ دَرَاهِمٍ مُطْلَقًا. لَا تَثْبُتُ
بِهَذِهِ الْبَيِّنَةِ ^(٤) شَيْئًا، لِأَنَّ مِنَ الْجَائِزِ أَنَّ الْأَلْفَ الَّذِي أَقْرَأَ بِهِ هُوَ الْأَلْفُ الَّذِي
عَرَفَتْ وَجُوبُهُ. وَقَدْ قَامَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى بَرَاعَتِهِ عَنْ ذَلِكَ الْأَلْفِ، فَلَا تُشْغَلُ
ذِمَّتُهُ بِأَمْرِ مُحْتَمَلٍ. ^(٥)

فَكَذَا هَاهُنَا عَرَفْنَا بَيْدَلِ حَالِهِ بَعْدَ زَوَالِ (م) [٧١-١] / الشَّمْسِ قَطْعًا
فَنُلْزِمُهُ حُكْمَهُ وَلَا نُغَيِّرُهُ بِأَمْرِ مُحْتَمَلٍ.

^(١) نهاية المطلب (١/١٤١).

^(٢) ينظر: فتح العزيز (١/١٦٩)، المجموع (١/٥٥).

^(٣) ينظر: بحر المذهب (١/١٨٨)، المجموع (١/٥٥).

قال النووي: قاسه أصحابنا على مسألة البراءة من الدين، لكن صورها المتولي تصويراً
حسناً مشابهاً لمسألة الحدث.

^(٤) أي: الشاهدين، الذين شهدا بإقرار عمرو. والله أعلم.

^(٥) بناء على أن الأصل براءة الذمة.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يُلْزَمُهُ الْوُضُوءُ بِكُلِّ حَالٍ^(١)؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَيَقَّنَهُمَا، وَشَكَّ فِي السَّابِقِ مِنْهُمَا، لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا مِزْيَةٌ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ السَّابِقَ لَا يَدُلُّ عَلَى بَقَاءِ الطَّهَارَةِ الْمَوْجُودَةِ بَعْدَ الزَّوَالِ؛ لِأَنَّ الْحَدَّثَ بَعْدَهُ يَقِينُ أَيْضًا. وَمِنْ الْجَائِزِ أَنَّهُ بَعْدَ الطُّهْرِ، فَلَا يُبِيحُ الصَّلَاةَ مَعَ الشَّكِّ فِي الطَّهَارَةِ^(٢).
وَصَارَتْ هَذِهِ الْحَالَةُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَالَهُ قَبْلَ الزَّوَالِ فَإِنَّا أَلْزَمْنَاهُ الطُّهْرَ كَذَا هَاهُنَا^(٣).

أقول:
إذا سجدت
حدثت بين
رجلين والكرا

[م: ١٩٨] **الثَّالِثُ:** رَجُلَانِ فِي ظُلْمَةٍ سَمِعَ مِنْ بَيْنِهِمَا صَوْتُ حَدَثٍ، وَأَنْكَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا [أَنَّهُ] هُوَ الَّذِي أَحْدَثَ، فَأَمَّا يُبِيحُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يُصَلِّيَ مُتَفَرِّدًا؛ وَلَكِنَّ صَلَاةَ أَحَدِهِمَا خَلْفَ الْآخَرِ لَا تَصِحُّ؛ / (هـ) [٤٦-ب] / لِأَنَّهُ يُعْتَقَدُ أَنَّ إِمَامَهُ مُحَدِّثٌ، فَلَا تَنْعَقِدُ صَلَاتُهُ خَلْفَهُ^(٤).

(١) حكاه الشاشي عن الشيخ أبو نصر، وصححه، وحكاه الروياني اختصاراً للشيخ أبي حامد، وحكاه النووي عن القاضي أبو الطيب وقال: هو قول عامة أصحابنا.
ينظر: بحر المذهب (١/١٨٨)، حلية العلماء (١/١٥٦)، المجموع (٢/٥٥).
(٢) المرجع السابق.

(٣) وذكر النووي وجهاً رابعاً قال: يعمل بما يظنّه، فإن تساوى فمُحَدِّثٌ، وهذا الوجه حكاه عن الدارمي. المجموع (٢/٥٥).
(٤) في (هـ) [أَنْ يَكُونَ]، وما أثبتناه من (م).

(٥) لأنه ينفي الحدث عن نفسه ويجعله في إمامه. ولا يصح الإقتداء بإمام هو عنده مُحَدِّثٌ. حكاه القاضي حسين عن ابن القاص، والداركي بناء على أصله أن الاجتهاد في حدث الغير لا يجوز. وقال ابن الخداد: جاز اقتداء البعض ببعض، وجوز الاجتهاد في حدث الغير.